



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة الدكتور الطاهر مولاي

سعيدة

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم: علوم التسيير

تخصص: إدارة بنكية

عنوان مذكرة:

## دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة - بنك الوطني الجزائري BNA - سعيدة

مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص إدارة بنكية

تحت إشراف الأستاذ

\* أ. بلعربي عبد القادر

من إعداد الطالبتان:

❖ مشري أمينة

❖ روبسات ليلي فاطمة

لجنة المناقشة

بلعربي عبد القادر.....مشرفاً

عمر بلخير جواد.....ممتحناً

بوريش لحسن.....رئيساً

السنة الجامعية : 2019/2018

## دعاء

اللهم أخرجنا من ظلمات الوهم وأكرمنا بنور الفهم ، وافتح علينا بمعرفة العلم وحسن  
أخالقنا بالحلم وسهل لنا أبواب فضلك وأنشر علينا من خزائن رحمتك

يا أرحم الراحمين .. يا أرحم الراحمين

تكرمنا بها بنور الفهم من ظلمات

\*اللهم صل على سيدنا محمد صلاة تكرمنا بها بنور الفهم من ظلمات التردد و الوهم  
وتوضح لنا بها ما أشكل حتى يفهم وتفتح علينا بها فتوح العارفين وتجعلنا بها من العلماء  
العاملين المخلصين ومن خيرة خلقك وصفوة عبادك وأحبائك وأهل طاعتك وحفظة كتابك  
يا أرحم الراحمين

\*اللهم أغني بالعلم وزيني بالحلم وأكرمني بالتقوى وجلني بالعافية اللهم علمنا ما جهلنا ،  
وذكرنا ما نسينا ، وافتح علينا من بركات السماء والأرض إنك أنت السميع العليم.

## الشكر

الحمد لله نستعينه و نشكره و نختدي به، الذي يسر لنا أمرنا وهون

علينا الصعب حتى تم إنهاء هذا العمل فالحمد لله حمدا يليق بكماله وثناء يليق بعظمته

وأصلي وأسلم على خير خلقه محمد عليه أفضل الصلاة وأزكى التسليم نتوجه بجزيل شكرنا

وامتنانا إلى الأستاذ المشرف بلعربي عبد القادر جزاه الله خيرا على ما قدمه لنا من تعليمات

وتوجيهات ساهمت في إثراء موضوع دراستنا كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة

المناقشة الموقرة وإلى كل يد كريمة أمدتنا بالعون و جميع من ساهم من قريب أو من بعيد ولو

كان بحرف واحد لرفع معنوياتنا و لم ييخل علينا بالنصيحة والتوجيه وكل من أعاننا ولو

بكلمة طيبة.

كما نتقدم بالشكر لكل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية الذين غدوا أذهاننا وأناروا عقولنا

## الإهداء

سبحانك يا رب... اسمك خير اسم... وذكرك شفاء للسقم.. حبك راحة للروح  
والجسم.. فضلك لا يحصى بعدد أو علم.. الحمد لله رب العلمين.. حمدا لشكره أداء.. و لحقه  
قضاء.. و لحبه رجاء.. ولثوابه عطاء.. اللهم صل على نبينا محمد.. زينه ربه و حلاه..  
وجعل طاعته طاعة الله. و من الخلق اصطفاه و اجتباه.. وفي القرآن الكريم ذكره و ناداه.. و  
أمرنا بالتسليم عليه و الصلاة.. اللهم صل و سلم و بارك عليه و على آله و صحبه و من  
اهتدى بهداه إلى من سكن في أرواحنا أروع المعاني.. و غرسن في أنفسنا أغلى البذور.. إلى  
من أخذن بأيدينا و شجعن خطواتنا.. و حلقن بنا في عالم الحرية.. مداد القلب لن  
يكفي.. لو نكتب به لإرضائكن.. إلى جدتي الغالية أطال الله في عمرها و أمي و عماتي  
الحبيبات و والدي و أعمامي و إخوتي و أخواتي الأعزاء وإلى كل أفراد عائلتي وصديقاتي  
التي هم جزء لا يتجزأ من حياتي و التي عشت معهم حلاوة الدراسة و ذكرياتهم لا تنسى  
إلى كل هؤلاء اهديهم ثمرة جهدي.

أمنية

## الإهداء

بسم الله و صلاة و سلام على نور القلوب و سيد الوجود و خير الأنام حبيبنا محمد و على آله و صحبه

الأجمعين

اهدي ثمرة جهدي إلى نبع الصبر و حنان و من رافقني دعائها في كل مكان و زمان و من أنارت درب  
الخطايا أمي ثم أمي ثم أمي الحبيبة أطل الله في عمرها ، كما أسأل الله الولي القدير أن يحفظها ويرفع  
مقامها و يجعلني سببا في رفع شأنها

إلى الذي أوصلني إلى رتب المعالي

إلى من أحمل اسمك بكل فخر إلى ينبوع العطاء الذي زرع في نفسي الطموح و المثابرة أبي الغالي  
إلى من علمني النجاح و الصبر إلى من رباني و أزاح جميع المشاق و الصعاب عن طريقي أبي العزيز  
الحاج

إلى عائلتي الكبيرة و أسرتي الصغيرة ولاسيما زوجي الذي طالما وفر لي كل ما يساعد على البحث  
ليشجعني على إكمال دراستي

إلى قرة عيني ابني الغالي صفوان

إلى من يحملون في عيونهم ذكريات طفولتي و شبابي إخوتي عبد القادر جمال الدين عبد الجليل زين  
العابدين و خديجة

إلى من ضاقت السطور من ذكرهم فوسعهم قلبي رفيقات دربي أمينة و فاطمة

إلى كل الأساتذة الأفاضل و إلى كل عزيز و غالي

ليلي

## الملخص :

يهدف موضوعنا هذا إلى إبراز دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، من خلال دراسة ميدانية أجريت على مستوى البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة - بغية التعرف على مختلف مصادر تمويل هذه المؤسسات باعتماد أسلوب دراسة حالة، و توصلنا إلى أن اهتمام البنوك بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل أحد المجالات التي تمثل مجالا خصباً للرفع من تنافسيها وزيادة ربحيتها ويساهم في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية .

## الكلمات الدالة:

البنوك ،التمويل ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة،البنك الوطني الجزائري

## Résumé:

L'objectif de ce sujet est de mettre en évidence le rôle des banques dans le financement des petites et moyennes entreprises, à travers une étude de terrain réalisée au niveau de la Banque nationale algérienne - Saïda - afin d'identifier les différentes sources de financement de ces institutions en adoptant une méthode d'étude de cas. Et le média est l'un des domaines qui représentent un terrain fertile pour accroître leur compétitivité, augmenter leur rentabilité et contribuer à la croissance et au développement économiques.

## فهرس المحتويات

| رقم الصفحة | العناوين                                                                   |
|------------|----------------------------------------------------------------------------|
|            | دعاء                                                                       |
|            | شكر و عرفان                                                                |
|            | إهداء                                                                      |
|            | الملخص                                                                     |
|            | فهرس المحتويات                                                             |
|            | فهرس الجداول                                                               |
|            | قائمة الرموز و المختصرات                                                   |
| أ          | المقدمة العامة                                                             |
| 4          | الفصل الأول: الإطار النظري                                                 |
| 5          | تمهيد                                                                      |
| 5          | المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك                                       |
| 5          | المطلب الأول: مفهوم البنوك                                                 |
| 6          | المطلب الثاني: أنواع البنوك                                                |
| 9          | المطلب الثالث: وظائف البنوك                                                |
| 14         | المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة                 |
| 14         | المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هياكل الدعم المرافقة لها |
| 22         | المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة                           |
| 25         | المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة                           |
| 28         | المبحث الثالث: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و علاقتها بالبنوك     |
| 28         | المطلب الأول: طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة                        |
| 30         | المطلب الثاني: علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة                   |
| 32         | الملخص                                                                     |

|    |                                                                                                                 |
|----|-----------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| 32 | الفصل الثاني :الدراسات السابقة                                                                                  |
| 33 | تمهيد                                                                                                           |
| 33 | المطلب الأول : الدراسات السابقة باللغة العربية                                                                  |
| 36 | المطلب الثاني :الدراسات السابقة باللغة الأجنبية                                                                 |
| 40 | المطلب الثالث :مقارنة بين الدراسات السابقة و الدراسة الحالية و القيمة المضافة للمذكرة                           |
| 43 | الملخص                                                                                                          |
| 44 | الفصل الثالث :دراسة حالة البنك الوطني الجزائري                                                                  |
| 45 | تمهيد                                                                                                           |
| 45 | المبحث الأول :نبذة عن البنك الوطني الجزائري                                                                     |
| 45 | المطلب الأول :نشأة البنك الوطني الجزائري                                                                        |
| 46 | المطلب الثاني :الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري                                                            |
| 48 | المطلب الثالث :أهداف ووظائف البنك الوطني الجزائري                                                               |
| 50 | البحث الثاني :دور البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة - في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة                     |
| 50 | المطلب الأول :الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة- في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة |
| 56 | المطلب الثاني :تحليل نتائج الدراسة الميدانية                                                                    |
| 71 | الملخص                                                                                                          |
| 73 | الخاتمة العامة                                                                                                  |
|    | قائمة المراجع                                                                                                   |



## فهرس الجداول

| رقم<br>الصفحة | عنوان الجدول                                                                               | رقم الجدول |
|---------------|--------------------------------------------------------------------------------------------|------------|
| 20            | تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري                                       | 1          |
| 56            | توزيع العينة حسب الجنس                                                                     | 2          |
| 57            | توزيع العينة حسب الفئة العمرية                                                             | 3          |
| 57            | توزيع العينة حسب الأقدمية                                                                  | 4          |
| 58            | العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية                      | 5          |
| 59            | البنوك أهم محفز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                                 | 6          |
| 60            | أسباب عدم قدرة المؤسسة على عدم تسديد القروض                                                | 7          |
| 61            | عملية استغلال القروض                                                                       | 8          |
| 61            | قرار منح القروض كل من (ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM)                                           | 9          |
| 63            | هدف البنك من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                              | 10         |
| 64            | طبيعة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                           | 11         |
| 65            | الأهداف المنتظرة من خلال تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                           | 12         |
| 66            | طبيعة المشاكل التي تواجهها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                 | 13         |
| 67            | التمويلات المدعمة من البنوك الحل الأمثل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة                | 14         |
| 67            | تساهم البنوك في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات في العديد من القطاعات بالقدر الكلي | 15         |
| 68            | المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية                           | 16         |
| 69            | البنوك الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة                                           | 17         |
| 69            | إقبال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على البنوك                                               | 18         |

## فهرس الأشكال

| رقم<br>الصفحة | عنوان الشكل                                           | رقم الشكل |
|---------------|-------------------------------------------------------|-----------|
| 46            | الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري          | 1         |
| 56            | توزيع العينة حسب الجنس                                | 2         |
| 58            | علاقة البنوك بالمؤسسات قائمة على أساس الشراكة المالية | 3         |
| 59            | البنوك أهم محفز للمؤسسات                              | 4         |
| 60            | البحث عن عدم التسديد                                  | 5         |
| 62            | اقتراحات لدراسات أفضل                                 | 6         |
| 70            | مدى إقبال البنوك على المؤسسات                         | 7         |

## قائمة الرموز و المختصرات

| الرمز | الدلائل باللغة الأجنبية                                 | الدلائل باللغة العربية                 |
|-------|---------------------------------------------------------|----------------------------------------|
| PME   | Petit moyen<br>entreprise                               | المؤسسات الصغيرة و المتوسطة            |
| ANGEM | Agence Nationale de<br>Gestion du<br>microcrédit        | الوكالة الوطنية لتسيير القرض<br>المصغر |
| CNAC  | Nationale Caisse<br>d'Assurance chômage                 | الصندوق الوطني لتأمين عن<br>البطالة    |
| ANSEJ | Agence de Nationale<br>Soutien à l'Emploi<br>des Jeunes | الوكالة الوطنية لدعم و تشغيل<br>الشباب |
| BNA   | Bank Nationale<br>d'algerie                             | البنك الوطني الجزائري                  |

# المقدمة العامة

# المقدمة العامة

## المقدمة العامة:

تسعى مختلف الدول إلى تحقيق درجات الكفاءة الاقتصادية التي تضمن لها نسبة نمو عالية في الدخل الوطني و تحقيق مستويات عالية من التشغيل في ظل سياسة اقتصادية شاملة، و في هذا الإطار يعتبر إنشاء و تشجيع و ترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من أهم اتجاهات السياسات الاقتصادية لما لها من دور في زيادة نمو الناتج الداخلي الخام، تكثيف النسيج الصناعي وتوفير مناصب الشغل و المساهمة في التنمية الاقتصادية للوصول إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي والاجتماعي، خاصة في ظل التحديات المستقبلية الخاصة باقتصاد السوق و الارتباط أكثر بالاقتصاد العالمي، إلا أنها تعاني مجموعة من العوائق ومن بين تلك العوائق هو التمويل حيث يعتبر هو العائق الأساسي للعامل الرئيسي لبقاء وتطور المؤسسات الصغيرة، لأنه يلعب دورا فعالا في دعم تنافسيتها محليا ودوليا، حيث إن عدد كبير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تختفي في المرحلة الأولى من نشأتها، بسبب عدم حصولها على التمويل، إذ أن هذه المؤسسات تعتمد بشكل كبير على أموالها الخاصة التي عادة ما تتمكنها من اجتياز مرحلة الإنشاء دون المرور إلى المراحل الأخرى في أقرب الآجال، وذلك لمحدودية قدرتها على تعبئتها، بحيث تكون دوما في الحاجة مستمرة إلى مختلف أشكال التمويل الخارجي (الاقتراض) لتغطية احتياجاتها، التمويلية خاصة القروض البنكية، غير أن الحصول على هاته القروض يتوجب عليها فضلا عن تقديم دراسة جدوى للمشروع وتوفير الضمانات الكافية للغطية والتي نادرا ما تكون متاحة لدى هذه المؤسسات ومنه أصبح تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمثل الانشغال الأهم سواء بالنسبة لأصحاب المؤسسات أو للسلطات العمومية في الاقتصاديات المعاصرة، وهو أحد المحاور الأساسية للسياسات الاقتصادية للدول المتقدمة كما هو شأن الدول النامية إلا أنه في ظل النظام البنكي الحالي تجد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نفسها الأقل استجابة لمتطلبات هذا النظام، لذا عمدت الحكومات الجزائرية إلى التفكير في آليات التأهيل وتطوير هذا القطاع في ضوء التحولات الاقتصادية الراهنة.

وعليه و بالنظر إلى دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية تأتي إشكالية

موضوعنا على الشكل التالي :

## الإشكالية:

كيف يمكن للبنوك أن تساهم في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

## الأسئلة الفرعية

1-م مدى إسهام البنوك التجارية في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

## المقدمة العامة

2- كيف تساهم أجهزة ANDI-ANSEJ-CNAC-ANGEM في توفير فرص التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

3- كيف تساهم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق التنمية الاقتصادية؟

### الفرضيات

- 1- من شأن الإجراءات التمويلية المتبعة من قبل البنوك التجارية أن تعرقل مسار نماء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة .
- 2- تساعد أجهزة ANDI-ANSEJ -ANGEM -CNAC في قرار منح القروض بشكل كبير لهذه المؤسسات .
- 3- إن القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية.

### مبررات اختيار الموضوع

- معرفة الدور الذي تلعبه البنوك في تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة باعتبار أن التمويل هو أهم عائق يواجهه هاته المؤسسات .

- الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع بحكم الدافع الوظيفي والتخصص.

### أهمية البحث:

- يعتبر التمويل أهم المواضيع التي تهم أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة
- مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تحقيق النمو الاقتصادي من جهة وتوفير مناصب الشغل من جهة أخرى .
- تقديم بعض الاقتراحات التي من شأنها أن تزيد في تفعيل العلاقة بين البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

# المقدمة العامة

## -أهداف البحث:

نسعى من خلال هذه الدراسة الوصول إلى أهداف أهمها :

## -التعرف على مخ

%تلف مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.μ

7- معرفة أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد.

-الرغبة في الاطاحة بكل ما يتعلق بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- معرفة أهم الإجراءات المتخذة في الجزائر بهدف تحفيز وتطوير هاته المؤسسات.

## -منهج الدراسة

من أجل دراسة الإشكالية ومحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة و نظرا لطبيعة الموضوع ، فإن البحث يتركز على المنهج الوصفي والتحليلي ، وذلك من أجل جمع المعلومات المتعلقة بالجانب النظري للدراسة و إبراز المفاهيم المرتبطة بالموضوع ، والاعتماد على المنهج التطبيقي في دراسة الحالة ، وذلك لربط الجانب النظري بالواقع العملي من خلال الأدوات الإحصائية كالجداول والأشكال البيانية ، كذا القوانين والتشريعات المتعلقة بالمجال الاقتصادي والتنظيمي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ولقد تم تقسيم الموضوع إلى ثلاثة فصول، حاولنا من خلال الفصل الأول الموسوم ب: مدخل مفاهيمي للبنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التطرق إلى الإطار النظري ، و التركيز خاصة على أساليب تنشيط إنشاء هذه المؤسسات ودعم تنميتها على ضوء بعض التجارب العالمية، أما الفصل الثاني المعنون ب الدراسات السابقة لخصنا فيه بعض الدراسات السابقة المتعلقة بقطاع PME، بينما تطرقنا من خلال الفصل الثالث المعنون ب دراسة حالة البنك الوطني الجزائري BNA .

الفصل الأول

الإطار النظري



## تمهيد

يزداد اهتمام الحكومات والباحثين بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يوماً بعد يوم إدراكاً منها للدور المحوري الذي تلعبه في الاقتصاديات العالمية المتقدمة منها والنامية، وخاصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث أن الاقتصاد العالمي أصبح يعتمد وبشكل كبير على هذه المؤسسات في تحقيق التنمية على مستوى جميع المجالات والأصعدة سواء كانت محلية أو إقليمية أو علي المستوى العالمي.

## المبحث الأول: مفاهيم عامة حول البنوك

تعد البنوك من المؤسسة المالية الحيوية ضمن إطار الاقتصاد القومي ورغم تطور طرق التمويل إلا أنّ الطلب على القروض البنكية بقي مرتفعاً، وهذا من خلال طلب المؤسسة بكافة أنواع القروض ولهذا استمرت هذه البنوك على وضع سياسة إئتمانية تحدد فيها اتجاه وأسلوب استخدام أموال البنوك.

## المطلب الأول: مفهوم البنوك

إن غالبية الدراسات السابقة التي تناولت النشاط المصرفي كانت تركز على اقتصادياته معتبرة البنك مجرد تداول الأموال على الرغم من أنّ الأمر يختلف عن ذلك. فالمصرف بالدرجة الأولى هو تنظيم للمجهودات البشرية يهدف إلى تقديم خدمة لازمة ونافعة للمجتمع الأمر الذي يحتم توافر الأركان الأساسية للعمل الناجح من تخطيط وتنظيم ومتابعة.<sup>1</sup>

و بالتالي من الصعب ذكر تعريف دقيق للبنوك، لأنها في معظم الدول تباشر نشاطها في الحدود التي ترسمها لها تشريعاتها ، و تنص هذه القوانين على تعريف البنوك .فيمكن القول أنّ البنك هو ذلك المكان الذي يلتقي فيه عرض النقود والطلب عليها ومهمته الأولى هي قبول الودائع وإقراضها كما أنه هو المسئول عن تجميع الأموال وتوظيفها لتوفير الأموال اللازمة لتنمية النشاط الاقتصادي، فهو يهدف أساساً إلى تحقيق الربح إلى جانب تنمية الاقتصاد القومي.

<sup>1</sup>حسين جميل البديري، البنوك مدخل محاسبي و اداري ، عمان ،مؤسسة الوراق 2003 ، ص 16.

-وفي الأخير يمكن القول بأنّ البنك هو مؤسسة مالية تنصب عملياتها الرئيسية بتجميع النقود الفائضة على حاجة الجمهور أو المؤسسات وقبولها في شكل ودائع وإقراضها للآخرين الذين هم في حاجة لها .

### المطلب الثاني: أنواع البنوك

تختلف الدول من حيث نظمها الاقتصادية، وتبعاً لذلك تختلف النظم المصرفية من دولة لأخرى، ويتكون الجهاز المصرفي في أي دولة من الدول من عدد البنوك وتختلف أنواعها تبعاً لتخصصاتها .

تتمثل أنواع المصارف في :<sup>2</sup>

#### الفرع الأول :المصارف حسب الوضع القانوني

أ- مصارف عامة :

-هي تلك المصارف التي تمتلكها الدولة وتمتلك رأسمالها وتشرف على أعمالها وأنشطتها كالمصارف المركزية والمصارف التجارية والمصارف المتخصصة.

ب- مصارف خاصة :

-هي المصارف التي يملكها الأشخاص سواء كانت طبيعية أو معنوية ، وهي تلك التي تتولى إدارة شئونها وتحمل كافة مسؤوليتها القانونية والمالية إزاء الدولة في البنك المركزي، وهي تأخذ في الغالب صفة الشركات المساهمة أو ذات المسؤولية المحدودة.

ت- مصارف مختلطة :

هي المصارف التي تشترك في ملكيتها وإدارتها من الدولة والأفراد أو الهيئات والمؤسسات ولكي تحافظ الدولة على سيطرتها على هذه المصارف فإنها تعتمد على امتلاك أكثر من نصف رأسمالها بما يسمح لها بالإشراف عليها وتوجيهها بما يتماشى مع سياسة الدولة المالية.

<sup>2</sup>خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة ،( عمان - مجلة اتحاد المصارف العربية ، 2002م) ، ص 22

## الفرع الثاني: المصارف حسب مصادر الأموال

### أ/ مصارف مركزية:

هي المصارف التي تنشئها الدولة لتتولى عمليات الإشراف والتوجيه والرقابة على الجهاز المصرفي، كما لها حق إصدار العملة والاحتفاظ بالأموال السائلة الخاصة بالدولة ، كالذهب والعملات الأجنبية ، ويكون رأس مال المصارف المركزية مما تخصصه الدولة لها ، وودائع المصارف التجارية الأخرى لديها.

### ب/ مصارف ودائع :

هي المصارف التي أموالها الخاصة من رأس المال المملوك للشركاء ، كذلك من الودائع التي يقدمها الأفراد والمؤسسات لغرض الاستثمار أو الحسابات الجارية لهذه الجهات وهذين البندين من الأموال يشكلان نسبة عالية من الأموال التي يتصرف فيها المصرف في معاملاته.

### ج/ مصارف أعمال:

هي تلك المصارف التي تعتمد بشكل رئيسي على أموالها الخاصة إضافة إلى الودائع، لأجل قيامها بأعمالها التي أنشئت من أجلها، ومن أهم هذه الأعمال تقديم القروض طويلة الأجل للمشروعات القائمة والحديثة أو المساهمة فيها لأغراض الاستثمار.<sup>3</sup>

## الفرع الثالث: المصارف حسب طبيعة الأعمال

### أ/ مصارف زراعية :

هي المصارف التي تتعامل مع المؤسسات الزراعية حيث تختص بتقديم كافة التسهيلات والخدمات المصرفية لمساعدة هذه المؤسسات في أداء دورها في عملية التنمية الزراعية سواء كانت هذه المؤسسات تابعة لأفراد أو لجمعيات تعاونية أو لشركات.<sup>4</sup>

<sup>3</sup> علي مصطفى الميال، دراسات في التمويل المصرفي ، (عمان- دار و مكتبة الحامد ، 1990م) ، ص18.

<sup>4</sup> خالد أمين عبد الله ، مرجع سابق ، ص 23 .

## ب/ مصارف عقارية :

وهي تلك المصارف التي تقدم التسهيلات والخدمات المصرفية للأفراد أو المؤسسات أو الجمعيات التعاونية السكنية لمساعدتها في إنشاء العقارات السكنية أو العمرانية الأخرى .

## ج/ مصارف صناعية :

هي شركة مساهمة يملكها المساهمون ويحققون عوائد نقدية على أسهمهم تتمثل في صافي ما يحققه المصرف من أرباح وهي أكثر المصارف عدداً، وهي التي تقدم جميع الخدمات المصرفية كالحسابات الجارية وحسابات التوفير والاستثمار وإدارة الأموال، وهي التي تختص في التعامل مع القطاع الصناعي وتساهم في عملية التنمية الصناعية من خلال دعم المشاريع الصناعية القائمة أو الجديدة وذلك بتقديم القروض لها، ومنح التسهيلات المصرفية التي تمكنها من أداء دورها الخاص بها <sup>5</sup>.

## د/ مصارف تجارية :

تقوم بقبول أموال المودعين التي تستحق عند الطلب أو بعد فترة من الزمن كما تقوم بمنح التجار ورجال الأعمال والصناعة قروضاً قصيرة الأجل بضمانات مختلفة ، وتمنح قروضاً لآجال قصيرة تقل عن سنة وغالباً لتمويل الأنشطة التجارية ، وإن كان نطاق تمويلها يمتد إلى الأنشطة الحرفية والصناعية والزراعية والصادر والوارد

## هـ/ مصارف المتخصصة:

يمكن تعريف البنوك المتخصصة على أنها " مؤسسات مالية أنشئت لتمويل وخدمة قطاع معين أو شريحة معينة وهي بنوك تنمية و منها من يقبل الودائع ومنها من لا يقبلها وهذا يعتمد على القانون وعلى مصادر البنك الرئيسية <sup>6</sup> ".  
هي بنوك يتركز نشاطها على التمويل طويل الأجل يمتد لأكثر من 10 سنوات و تقوم بعمليات متخصصة يحتاج تمويلها إلى خبرات خاصة و معرفة بطبيعة العمليات الإنتاجية <sup>7</sup>.

<sup>5</sup> د. نوال حسين عباس المؤسسات المالية ، (الخرطوم- دار جامعة الخرطوم ، 2003 م) ص 50-51.

<sup>6</sup> جميل الزيدانيين السعودي ، أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ، 1999، ص 167

#### د/ مصارف الاستثمار :

تقوم هذه البنوك بتمويل المشروعات إما عن طريق الإسهام في رؤوس أموالها أو في منحها القروض المتوسطة والطويلة الأجل إضافة إلى ذلك تقوم بنوك الاستثمار بتقديم التسهيلات الائتمانية قصيرة الأجل لتمويل مصروفات التشغيل<sup>8</sup>.

#### و/ مصارف الادخار :

و يقوم هذا النوع من البنوك بتجميع المدخرات الصغيرة و حفظها ، و في الجزائر كان الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط يتولى هذه المهمة غير أنه حاليا يهتم بجمع المدخرات و توزيعها في قروض موجهة للسكن.<sup>9</sup>

#### هـ/ البنوك الإسلامية:

وهي بنوك حديثة النشأة تسعى إلى التخلي عن سعر الفائدة أخذاً وإعطاء، حيث لها مفهومها الخاص عن المعاملات البنكية، فهي تقبل الودائع تحت الطلب وودائع الادخار والاستثمار طبقاً لمبدأ المشاركة في الربح . كما تقوم بتمويل الغير في ظل مبدأ المشاركة في الربح أو في ظل أنواع أخرى من التمويل كالمراجحة، المضاربة<sup>10</sup>.

#### - المطلب الثاني : وظائف البنوك

#### الفرع الأول: الوظائف التقليدية :

تقوم البنوك التجارية بثلاث وظائف تقليدية رئيسية وهي: قبول الودائع، منح الائتمان وأخيراً خصم الأوراق التجارية.

أ - **قبول الودائع:** فالوديعة لدى البنك هي بالأحرى نوع من الائتمان يمنحه المودع للبنك، ويعني قبول البنك لها التزامه أمام

صاحبها بأن يدفع له أي مبلغ في شكل نقود قانونية، ويترتب على عملية الإيداع فتح بما يسمى بالحساب المصرفي، وباعتبارها

<sup>7</sup> حسين بن هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر ، الأردن ، 2002 ، ص 231.

<sup>8</sup> خالد أمين عبد الله، العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000، ص 20.

<sup>9</sup> Ammour ben Halima ,le system bancaire Algerien ,edition Dahlab,Alger ,1999,p.p 103 ,104.

<sup>10</sup> سيد الهواري، إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ، القاهرة، 1986، ص 4.

أبرز الوظائف فهي تحرص دائما على تنميتها. " فهذا الفتح يحقق لكل من صاحب الوديعة والبنك عدة فوائد فالعمل يمكن أن يستخدم التسهيلات التي يقدمها البنك المتعلقة بتنظيم معاملاته المالية المستقبلية والاستفادة من خدمات مصرفية كالحصول على دفتر الشيكات أو دفتر خاص ( دفتر ادخاري ) كذلك يحصل على عائد ( فائدة ) على الأموال المودعة<sup>11</sup> .

وتعمل البنوك على تنمية الوعي المصرفي والادخاري من خلال التوسع في فتح المزيد من الوحدات المصرفية، تبسيط إجراءات التعامل من حيث السحب والإيداع ورفع الكفاءة الأوعية الادخارية وتنقسم الودائع على أنواع مختلفة كالودائع لأجل، ودائع الإخطار، ودائع ادخارية ودائع ائتمانية، وتصنف وفقا لأجل الاستحقاق أم تصنيف الودائع حسب النشاط الاقتصادي فتشمل :

1-ودائع البيوت التجارية: يتماشى هذا النوع مع طبيعة النشاط الاقتصادي التجارية ما يتصف به من استقرار أو تقلب مما يدعي الأمر إلى دراسة أوضاع وظروف المؤسسات التجارية المتعاملة مع البنك لتقدير وتوقيت عمليات السحب المتوقعة من ودائعها .

2-ودائع المنشآت الصناعية: يرتبط هذا النوع من الودائع للسحب والإيداع بالدورة الإنتاجية، إذ في بداية الدورة الإنتاجية تزايد المسحوبات لتمويل المشتريات من المواد الخام ومستلزمات الإنتاج ودفع الأجور والمرتببات عند أية دورة إنتاجية تبدأ الودائع في الزيادة نتيجة المبيعات النقدية.

3-ودائع المنشآت الزراعية: تتعلق هذه الودائع بآثرها بمواسم الزراعة، بحيث تزيد المسحوبات مع بداية موسم الزراعة في المقابل تزيد الودائع مع بيع المحصول، هذا السحب يعد منتظم موسمي للأفراد والمزارعين لمواجهة النفقات الشخصية .

-ودائع المنشآت الخدمية: وهي الخاصة بودائع الفنادق ومؤسسات النقل والسياحة، فهي تحتاج إلى مبالغ كبيرة لعمليات التجديد والتوسع<sup>12</sup> .

## ب- منح الائتمان :

<sup>11</sup> محمود يونس وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ط 1 ، ص 32.  
<sup>12</sup> عبد الغفار و آخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، مصر، ص 110.

تعتبر هذه الوظيفة من الأساسيات في وقتنا الحاضر وهي المحرك الأساسي للعمليات الاستثمارية لهذا علينا إعطاء تعريف للائتمان

1-تعريف الائتمان: يعرف الائتمان على أنه علاقة بين طرفين ،دائن ومدين وذلك من خلال مبادلة قيم آجلة بقيم عاجلة فهو بمثابة الثقة ،يعني أن البنك يثق في مقدرة عميله فيعطيه رؤوس أموال أو يعطيه كفالة وضمانة قبل الغير .<sup>13</sup>

أما من المنظور الاقتصادي تعني تسليف مال لاستثماره في الإنتاج والاستهلاك وهي تقوم على أساس عنصرين هما الثقة والمدة،و يجب أن تتوفر أربع عناصر منها <sup>14</sup> :علاقة مديونية، وجود دين ،الأجل ،المخاطر.

ولأن البنوك التجارية كانت في بدايتها تقوم بعمليات الإقراض من أموالها الخاصة هذا الائتمان المتمثل في القروض القصيرة الأجل والمتوسطة قد تعدى إلى أموال الغير ،الشيء المميز أن هذا الائتمان من ودائع ليس لها وجود فعلي ،فالتعرف على هذا المنطق الأخير يستند إلى ميكانيكية تتم عملية خلق الودائع نتعرض لها الآن:

\*خلق الودائع :نقصد بعملية خلق الودائع هو أن تقوم البنوك التجارية مجتمعة بتقديم قروض لعملائها وتزيد قيمتها كثيرا عن قيمة الودائع الأولية لأن المبالغ المودعة لديها من الأصل ،أي أنها تخلق هذه الودائع أو القروض خلقا ، فتزيد من العرض الكلي للنقود <sup>15</sup> .

-وتتم عملية خلق الائتمان أو خلق الودائع مقابل ثلاثة أنواع من الأصول :

-ودائع نقد : هنا تقوم البنوك بإصدار الودائع بأسماء العملاء مقابل تدفق نقدي إلى خزيتها حيث التدفق النقدي : النقود

المصدرة من قبل البنك المركزي، النقود في التداول ،ومصدر الودائع نقد يكون إما:

-إصدار نقدي جديد من البنك المركزي.

-أو نتيجة سحب مقدار من النقود من التداول

-ودائع مقابل قروض وسلفيات :

<sup>13</sup> مصطفى رشدي شبيحة ، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ، ص222.

<sup>14</sup> محاضرات الاقتصاد النقدي ، سنة ثانية اقتصاد.

<sup>15</sup> . ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993، ص 279-280.

فقيام البنك بسلفيات وقروض يمنحها لعملائه يمكن هؤلاء من الحصول على نقود لم يكونوا قد أودعوها من قبل وبالتالي حصول البنك التجاري على أصل يدر عائدا سواء على شكل فائدة أو على شكل خصم.

-ودائع مقابل شراء أوراق مالية :

تقوم البنوك التجارية بقروض طويلة الأجل عن طريق قيامها بشراء أوراق مالية ( عملية استثمار ) وبالتالي يكون البنك التجاري قد خلق مبالغ لم يكن لها وجود من قبل.

#### ج/ خصم الأوراق التجارية :

" وهي تمثل أساسا الكمبيالة التي تعتبر أداة مهمة للائتمان التجاري وتؤدي على تنشيط وتيسير المعاملات وقد تكون هذه الأوراق قابلة للدفع بعد فترة من الزمن في حين أن المستفيد يحتاج إلى نقود حاضرة لمباشرة أعماله فيتقدم بها إلى أحد البنوك التجارية يقوم بخصمها أي قيمتها بعد استنزال الخصم وهو يمثل الفوائد الباقية قبل استحقاقها بالإضافة إلى عمولة يحصلها البنك مقابل قيامه بهذه العملية<sup>16</sup> . "

فالأوراق التجارية هي صكوك تتضمن التزاما بدفع مبلغ معين من النقود يستحق في وقت قصير وهي قابلة للتداول ويمكن اعتبارها كأداة لتسوية الديون.

#### الفرع الثاني : الوظائف الحديثة

نتيجة لمراحل تطورات النشاطات الاقتصادية والتحول الجذري من مرحلة القيام بعمليات الإقراض والإيداع على مستوى الدولة إلى الدخول إلى عالم الاستثمار وامتلاكها للعديد من المشروعات الصناعية والخدمة التجارية هذا ما أدى بظهور وظائف حديثة تتماشى مع التطورات الحاصلة على مستوى البنوك التجارية ونذكر منها :

<sup>16</sup> عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية ، 2003، ص346.



- 1- الاستثمار في الأوراق المالية من خلال بيع وشراء الأسهم والسندات تبعاً لارتفاع وانخفاض أسعارها ويسمى الاستثمار في هذه الحالة بالاستثمار الغير مباشر.
- 2- تمويل التجارة الخارجية إذ تقوم البنوك بدور الوسيط في المعاملات الخارجية، وهي عبارة عن بنوك أجنبية تتعامل معها بصفة منتظمة كما تقوم البنوك أيضاً بعمليات بيع وشراء العملات الأجنبية وفقاً للقانون<sup>17</sup>.
- 3- تحليل الشيكات المحلية عن طريق غرفة المقاصة وصرف الشيكات المسحوبة عليها.
- 4- المساهمة في إصدار أسهم وسندات الشركات المساهمة .
- 5 - شراء وبيع الأوراق المالية لحساب العملاء .
- 6- تحصيل الأوراق التجارية لصالح العملاء .
- 7- إصدار الشيكات السياحية .
- 8 - خدمات البطاقات الائتمانية.
- 9- خدمات بطاقة الصراف الآلي .
- 10- تقديم بعض الخدمات الأخرى كتأجير خزائن شخصية للعملاء وتسوية الحسابات بينهم وقبول مدخراتهم والقيام بدراسات الجدوى الاقتصادية للمشروعات لخدمة العملاء وغيرها من الخدمات الكثيرة التي أدخلت البنوك في مرحلة البنوك الشاملة<sup>18</sup> .
- 11 - تقديم كفالات وخطابات الضمان للعملاء.
- 12- تحويل الأموال الضرورية للعملاء إلى الخارج إدارة عقارات العملاء أثناء حياهم وبعد مماتهم بما في ذلك حل الشركة وسداد الأموال التي عليهم.

<sup>17</sup> نفس مرجع سابق ، ص 246.

<sup>18</sup> نفس مرجع سابق ، ص 247 .

### المبحث الثاني: مفاهيم عامة حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تلعب المؤسسات دورا كبيرا في اقتصاديات الدول المتقدمة و النامية لذا فان إعطاء و تحديد مفهوم لهذه المؤسسات له أهمية كبيرة ، و لكن مازال هذا المفهوم يثير جدلا كبيرا بين الباحثين في أمر هذه المؤسسات و يرجع ذلك إلى صعوبة وضع و تحديد تعريف يميزها عن المؤسسات الأخرى و يختلف هذا التعريف من دولة إلى أخرى.

### المطلب الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هياكل الدعم المرافقة لها

ستتطرق في المطلب إلى صعوبات تحديد المفهوم و إلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات ، ثم نستخلص جملة من المعايير التي يأخذها مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة سواء في تحديد مفهوم المؤسسة في حد ذاتها ، أو التي تميز هذه المؤسسات عن باقي القطاعات ، ثم نحاول ذكر التعاريف المطبقة في بعض البلدان المتقدمة و النامية في تحديد التعريف المعتمد في الجزائر و أهم هياكل الدعم المرافقة لها.

### الفرع الأول: مفهوم المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

أولا\* صعوبة تحديد التعريف

تكمن صعوبة إيجاد التعريف الموحد في صعوبة وضع الحدود الفاصلة بين مؤسسة و أخرى أو قطاع أو آخر إذ باختلاف النشاط تختلف الحدود الفاصلة أو مقارنة مؤسسات القطاع بين بلدان ذات مستويات التنمية المختلفة و من بين القيود التي تتحكم في إيجاد التعريف الموحد لهذه المؤسسات هي:<sup>19</sup>

1-القياس في النمو الاقتصادي:

<sup>19</sup> يوسف قريشي ، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص14.

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة و الدول النامية يعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة، و أيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، وحدات اقتصادية ) فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية أو في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة متوسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر و ذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية و النقدية و الاجتماعية ، لذلك نصل إلى نتيجة مفادها أن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يختلف من بلد إلى آخر تبعا لتباين درجة النمو الاقتصادي .

## 2-تنوع النشاط الاقتصادي:

إن تنوع الأنشطة الاقتصادية يغير في أحجام المؤسسات و يميزها من فرع لآخر ، فالمؤسسات التي تعمل في الصناعة غير المؤسسات التي تعمل في التجارة و تختلف المؤسسات التي تنشط في المجال التجاري عن تلك التي تقدم خدمات و هكذا على سبيل المثال مؤسسة تضم 500 عامل تعتبر مؤسسة كبيرة في قطاع النسيج ، في حيث تصنيف مؤسسة صغيرة في قطاع صناعة السيارات ، لهذا من الصعب أمام اختلاف نشاط اقتصادي واحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يقوم على أساس عدد العمال.

## 3-اختلاف فروع النشاط الاقتصادي:

يختلف النشاط الاقتصادي و تنوع فروعه ، فالنشاط التجاري ينقسم إلى تجارة التجزئة و تجارة الجملة ، و أيضا على مستوى الامتداد ينقسم إلى تجارة خارجية و تجارة داخلية ، و النشاط الصناعي بدوره ينقسم إلى فروع عدة منها الصناعات الإستراتيجية،،التحويلية الكيميائية و التعدينية... الخ و تختلف كل مؤسسة حسب النشاط المنتمية إليه أو احد فروع و ذلك بسبب تعداد اليد العاملة ورأس المال الموجه للاستثمار ، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة في صناعة السيارات تختلف عن المؤسسة الأخرى في الصناعة الغذائية من حيث الحجم فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة .<sup>20</sup>

ثانيا\*تعدد معايير تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

راجح خوني،رقية حساني،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها،إيتراك للطباعة و النشر و التوزيع،مصر ، 2008،ص17.

إن محاولة تحديد تعريف جامع و شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة يعترضه تعدد المعايير التي تسند إليها هذه التعاريف ، فمنها ما يعتمد على حجم العمالة ، حجم المبيعات ، حجم الأموال المستخدمة ، حصة المؤسسة من السوق و طبيعة الملكية و المسؤولية.... الخ ، لذلك وقع شبه إجماع بين الكتاب و المؤسسات و مراكز البحوث و الهيئات الحكومية و البنوك و مختلف الدوائر المهتمة بقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على الاحتكام إلى مجموعة من المعايير و المؤشرات لوضع و إيضاح الحدود الفاصلة بينهما و بين مختلف المؤسسات الأخرى و تتمثل هذه المعايير في :

-المعايير الكمية

-المعايير النوعية

### 1-المعايير الكمية

إن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة يخضع لجملة من المعايير و المؤشرات الكمية لقياس أحجامها ومحاولة تمييزها عن باقي المؤسسات و من بين هذه المعايير نذكر منها<sup>21</sup>:

-حجم العمالة .

-حجم المبيعات.

-قيمة الموجودات .

-التركيب العضوي لرأس المال.

-القيمة المضافة .

-الطاقة المستهلكة.

-رقم الأعمال .

<sup>21</sup>مرجع سابق ذكره ، ص 21.

-رأس المال المستثمر....الخ.

و رغم كثرة هذه المعايير الكمية إلا أن أكثرها استخداما عند وضع تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هما معيارا حجم العمالة و حجم رأس المال نظرا لسهولة الحصول على المعلومات المتعلقة بهذين العنصرين ، لذا سنتناول كل منهما بشيء من التفصيل فيما يلي :

أ-حجم العمالة

و يعد من أهم المعايير المستخدمة في تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و حسب هذا المعيار تقسم المؤسسات إلى ثلاثة أنواع هي :

-المؤسسات الاقتصادية الكبرى.

-المؤسسات المصغرة أو وحدات الاستغلال الفرد.

-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

ب- المعيار المالي أو النقدي :

إلى جانب المعيار العددي أو البشري نجد المعيار المالي و الذي يستند إلى كل من :

-رأس المال.

-رقم الأعمال .

-حجم المبيعات.

إن الاعتماد على المعيار المالي وحده في تحديد ماهية المؤسسات ص و م يعترضه عنصر الاختلاف في الحصيلة المالية بسبب اختلاف المبيعات النقدية من عام إلى باتجاه الزيادة أو النقصان خاصة اذا حدث ارتفاع في معدل التضخم .

## 2-المعايير النوعية :

إن المعايير الكمية لا تكفي وحدها لتحديد وضع تعريف شامل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة نظرا لاختلاف أهميتها النسبية ،و اختلاف درجات النمو و اختلاف في المستوى التكنولوجي و لأجل التوضيح أكثر للحدود الفاصلة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و باقي المؤسسات الاقتصادية الأخرى و جب إدراج حملة من المعايير النوعية و التي من أهمها مايلي<sup>22</sup>:

### أ -المسؤولية:

نجد في المؤسسات الصغيرة المدير هو المالك أحيانا يؤدي عدة وظائف في نفس الوقت ،الإنتاج الإدارة و التمويل في حين المؤسسات الكبرى تتوزع أداة هذه الوظائف على عدة أشخاص .

### ب-الملكية :

تعود ملكية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الأغلب إلى القطاع الخاص و تشكل النسبة الكبيرة منها ، مشروعات فردية و عائلية ، و يلعب المالك المدير دورا كبيرا في جميع المستويات و نجد مثلا في الجزائر الدولة يمتلك عددا من المؤسسات التابعة لها حيث تأخذ شكل مؤسسات عمومية محلية .

### ج - طبيعة الصناعة :

يتوقف حجم المؤسسة على الطبيعة الفنية للصناعة أي مدى استخدام الآلات في إنتاج المنتج فبعض الصناعات تحتاج في صناعتها إلى وحدات كبيرة نسبيا من العمل و وحدات صغيرة نسبيا من رأس المال كما هو الحال في الصناعات الاستهلاكية الخفيفة في حين تحتاج إلى بعض الصناعات الأخرى إلى وحدات قليلة نسبيا من العمل و وحدات كبيرة نسبيا من رأس المال هو الأمر الذي ينطبق على الصناعات الثقيلة.

<sup>22</sup>يوسف قريشي،مرجع سابق ،ص ص 16-17.

يصعب تقديم تعريف موحد لمفهوم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ، هذا بالإضافة إلى أن كلمة " صغيرة " و " متوسطة " هي كلمات لها مفاهيم نسبية ، تختلف من دولة إلى أخرى ، وكل قطاع إلى آخر بحيث كل دولة تركز تعريفها بناءً على معايير معينة ، ومن هذه المعايير (حجم الإنتاج ، حجم المبيعات ، حجم الأجر المدفوع ، حجم الطاقة المستهلكة و حجم العمالة ) .

#### أولاً: التعريف المعتمد من طرف الجزائر.

حسب تعريف الجريدة الرسمية من المادة 5: تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية، بأنها مؤسسة إنتاج السلع أو الخدمات.

- تشغل من واحد إلى مائتين وخمسين 250 شخصا .

- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي أربعة 4 ملايين دينار جزائري، أولاً يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية مليار دينار جزائري

يقصد في مفهوم هذا القانون بما يأتي:

1- الأشخاص المستخدمون: عدد الأشخاص الموافق لعدد وحدات العمل السنوية، بمعنى عدد العاملين الأجراء بصفة دائمة خلال سنة واحدة، أما العمل المؤقت أو العمل الموسمي فيعتبر أن أجزاء من وحدات العمل السنوي .

2- الحدود المعتبرة لتحديد رقم الأعمال أو مجموع الحصيلة: هي تلك المتعلقة بآخر نشاط مقفل مدة اثني عشر 12 شهراً.<sup>23</sup>

قانون رقم 1.17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 2017-1-10 ، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، الجريدة الرسمية، العدد 02 ، ص3.

## - يبين الجدول أدناه كيفية تقسيم المشرع الجزائري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

جدول رقم 01 تقسيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب المشرع الجزائري.

| التصنيف         | عدد العمال | رقم الأعمال                                 | الحصيلة السنوية                        |
|-----------------|------------|---------------------------------------------|----------------------------------------|
| مؤسسة صغيرة جدا | 1-9        | أقل من 40 مليون دج<br>(20 مليون دج)         | لا يتجاوز 20 مليون دج<br>(10 مليون دج) |
| مؤسسة صغيرة     | 10-49      | لا يتجاوز أربع مائة (400)<br>(200 مليون دج) | لا يتجاوز 200 مليون دج<br>100 مليون دج |
| مؤسسة متوسطة    | 50-250     | ما بين 400 مليون دج إلى 4<br>ملايير         | ما بين 200 مليون دج إلى<br>مليار دج    |

المصدر: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، القانون التوجيهي لتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، العدد 2، ص 6.

### ثانيا: تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في بعض البلدان

\*تعريف لجنة الأمم المتحدة : و حسب قانون المنشأة الصغيرة لسنة 1953 فتعرف المؤسسات المتوسطة وصغيرة على

أنها ذات ملكية و إدارة مستقلة و لا تسيطر على مجال نشاطها مؤسسة كبرى ،و تعتبره مؤسسة صغيرة و متوسطة كل مؤسسة تشغل أقل من 500 عامل .<sup>24</sup>

\*تعريف ألمانيا المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تتبنى ألمانيا وهي إحدى دول الاتحاد الأوروبي عدة تعاريف للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة تسند في ذلك إلى بعض

المعايير الكمية و النوعية ،فيما يلي أهم التعاريف :<sup>25</sup>

- المؤسسات الصغيرة هي كل منشأة تمارس نشاطا اقتصاديا و يقل عدد العمال من مائتي عامل.

<sup>24</sup>الياس بن الساسي ،يوسف قريشي ،دار وائل للنشر ،الجزائر، 2006، ص 398.

<sup>25</sup> رابح خوني ،رقية حساني ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر، ص 27.



- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي " ذلك المشروع الذي يعمل به أقل من تسعة و أربعون عامل".
- المؤسسات الصغيرة و المتوسطة هي التي لا تعتمد في تمويلها على السوق المالي ، و تتم إدارتها للمؤسسات من قبل مستثمرين مستقلين يعملون بصفة شخصية و يتحملون كل الأخطار و تصنف المؤسسات في ألمانيا إلى مايلي :<sup>26</sup>
- المؤسسة المجهرية :فرد إلى 5 أفراد.
- المؤسسة الصغيرة :من 6 إلى 20 فردا.
- المؤسسة المتوسطة :من 21 إلى 100 فرد ا.
- المؤسسة الكبيرة :من 101 فأكثر.
- ويعرف البعض المشروعات الصغيرة والمتوسطة بأنها "تلك المشروعات التي يدخلها حجمها دائرة المشروعات التي تحتاج للدعم والرعاية والنابعة من عدم قدرتها الفنية أو المالية على توفير هذا الدعم من مواردها وقدراتها وإمكاناتها الذاتية".

### الفرع الثاني :هياكل الدعم المرافقة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- هذه البرامج تمكن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الاستفادة من سياسة الحكومة اتجاه إنشاء وتطوير هذه المؤسسات وزيادة فرص حصولها على التمويل ،ويشارك في هذه العملية العديد من المؤسسات والهيئات:
- أ- الوكالة الوطنية لدعم وتشغيل الشباب :ANSEG هي عبارة عن جهاز موضوع تحت سلطة رئيس الجمهورية يقوم بتمويل ودعم ومتابعة المؤسسات المصغرة والمنشأة من طرف الشباب أصحاب المشاريع وتمتع الوكالة بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي ويتولى الوزير المكلف بالتشغيل متابعة العملية لجميع نشاطاتها.<sup>27</sup>
- ب-الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر :ANGEM هي هيئة ذات طابع خاص تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتوضع الوكالة تحت سلطة رئيس الحكومة وتولي الوزير المكلف المتابعة العملية لنشاط الوكالة فهي تقوم

<sup>26</sup> سعدان شبايكي ،معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ،ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ،الأغواط ،8-9 افريل 2002 ،ص 9.

فرحاني حبيبة ،دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات <sup>27</sup>نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية ،تخصص مالية و نقود ،ص115.

بتسيير القرض المصغر وفقا لتنظيم والتشريع المعمول به وتمنح قروضا بدون فائدة وتقوم بتدعيم المستفيدين وتقديم

الاستشارة لهم والمرافقة في تنفيذ لمشاريعهم .

ج- الصندوق الوطني لتأمين على البطالة: CNAC يعتبر الصندوق الوطني لتأمين على البطالة من الهياكل التي

صنحتها الدولة من أجل السعي إلى توفير مناصب الشغل<sup>28</sup> .

د- وكالة ترقية ودعم الاستثمار .

هـ- شركة الضمان و تأمين الاستثمار .

### المطلب الثاني: خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تتميز المؤسسات ص و م عن المؤسسات الكبيرة الأخرى بمجموعة من الخصائص، و التي تظهر في عدة جوانب: اقتصادية،

مالية، قانونية، اجتماعية... الخ، ومن أهم هذه الخصائص:

أولا: سهولة التأسيس و الاستقلالية في الإدارة

تستمد المؤسسات ص و م عنصر السهولة في إنشائها من احتياجها على رؤوس أموال صغيرة نسبيا، حيث أنها تستند بالأساس

إلى جذب وتفعيل مدخرات الأشخاص من أجل تحقيق منفعة أو فائدة تلبي بواسطتها حاجات محلية أو جزئية في أنواع متعددة

من النشاط الاقتصادي.<sup>29</sup>

<sup>28</sup> الطاهر هارون، فطيمة حفيظ، متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية، الملتقى الدولي تحت عنوان

إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل و الأساليب المتبعة في الجزائر

، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة حسينية بن بوعلي، شلف، الجزائر 18/17 ابريل 2006 ص 376.

بوحوالة إسماعيل، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر و إستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م، الملتقى الدولي حول: تمويل

المشروعات ص و م و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر، 23-25 ماي

<sup>29</sup> 2003، ص 4.

كما تركز معظم القرارات الإدارية لهذه المؤسسات في شخصية مالكيها، إذ في الكثير من الحالات يلتقي الشخص المالك بالمسير ، وهذا ما يجعلها تتسم بالمرونة و الاهتمام الشخصي من قبل مالكيها، مما يسهل من قيادة هذه المؤسسات وتحديد الأهداف التي تعمل المؤسسة على تحقيقها، كذلك سهولة إقناع العاملين فيها بالأسس و السياسات و النظم التي تحكم عمل المؤسسة<sup>30</sup>.

ثانيا: مركز للتدريب الذاتي و المرونة على التكيف مع التغيرات

إن الطابع الذي تتميز به المؤسسات ص و م يجعلها مركزا ذاتيا للتدريب و العاملين فيها، وذلك من جراء مزاولتهم لنشاطهم الإنتاجي باستمرار وتحملهم للمستويات التقنية و المالية، وهذا ما يساعدهم على الحصول على المزيد من المعلومات و المعرفة ، وهو الشيء الذي ينمي قدراتهم ويؤهلهم لقيادة عمليات استثمارية جديدة وتوسيع نطاق فرص العمل المتاحة أمامهم.

كما تتميز أيضا المؤسسات ص و م بأن لها القدرة على التفاعل بمرونة وسهولة مع متغيرات الاستثمار أي التحول إلى إنتاج سلع أو خدمات أخرى تتناسب مع متغيرات السوق ومتطلباته<sup>31</sup>.

ثالثا :التجديد و الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل

تتميز المؤسسات ص و م بمحلية النشاط وهذا يؤدي إلى وجود نوع من الألفة و المودة و العلاقة الطيبة بين المؤسسة و العملاء الأمر الذي يجعل تقديم الخدمة أو المنتج يتم في جو يسوده طابع الصداقة.

كما يتعرض هذا النوع من المؤسسات للتجديد و التحديث أكثر من المؤسسات العامة، لأن الأشخاص البارعين الذين يعملون على ابتكار أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم يجدون في ذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل<sup>32</sup>.

رابعا :دعم المؤسسات الكبيرة واختلاف أنماط الملكية

ليلى لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية(غير منشورة) ،كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2003-2004.<sup>30</sup>

<sup>31</sup> محمد هيكال ،مهارات إدارة المشروعات الصغيرة ،مجموعة النيل العربية ، القاهرة ، 2003، ص 21.

توفيق عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2009 ، ص ، ص ، ص<sup>32</sup> 26 ، 26.

يمكن أن تحقق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بعض المزايا الناجمة عن الوظائف مراحل الإنتاج ذات الوفرة الكبيرة ، من خلال التخصص في بعض منها و العمل على نطاق اقتصادي مناسب، وهي بذلك تعمل على توفير شبكة من التدخلات بين المؤسسات الكبيرة و تدعمها في حين تخضع إلى حد ما إلى برامج واستراتيجيات وعقود مع المؤسسات الكبيرة التي تعمل لها سواء المستوى المحلي أو المستوى الخارجي وذلك مجال المقارنة من الباطن.<sup>33</sup>

أما من حيث نمط الملكية لهذه المؤسسات فإنه يغلب عليها طابع الملكية الفردية أو العائلية أو شركات الأشخاص، وهو النمط الذي يناسب المدخرات الصغيرة و التي يتواجد لدى أصحابها قدرات ومهارات تنظيمية وإدارة متميزة.

بالإضافة إلى الخصائص التالية<sup>34</sup>:

- حرية اختيار النشاط وبساطة التنظيم تتميز المؤسسات ص و م بمركزية عالية في اتخاذ القرارات مع نظام معلومات تقليدية وبسيط وغياب التخطيط الاستراتيجي و الاعتماد على الخبرة و تقدير أمورها يوم بيوم، وتعمل المؤسسات ص و م برسمية منخفضة .

- اختيار الأسواق و انخفاض درجة المخاطرة تتجه المؤسسات ص و م إلى الأسواق الصغيرة و المحدودة و التي لا تثير اهتمام المؤسسات الكبيرة ، ودرجة المخاطرة في المؤسسات ص و م ليست كبيرة، خاصة مخاطر السوق، فالمؤسسات الكبيرة تتحمل أخطارا كبيرة نظرا لحجم استثمارات وحجم حصتها في السوق.

-تعتمد بشكل كبير على المصادر الداخلية لتمويل رأس المال من أجل نموه، وذلك نظرا لصغر حجم رأس المال المستثمر ، ونجد أن صاحب المؤسسة يعتمد على الموارد الشخصية في التمويل قبل اللجوء إلى التمويل الخارجي ، و هذا لشعوره بعدم الاطمئنان بالمخاطرة بأموال الغير في أمواله.

عبد الغفور عبد السلام و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص13.<sup>33</sup>

<sup>34</sup> هيا بشير بشارت ، التمويل المصرفي.

### المطلب الثالث: أصناف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

إن تنوع مجالات و أنشطة المؤسسات ص و م وطبيعتها فرض على هذا النوع من المؤسسات أخذ أشكال عديدة، ومن أبرز أنواع المؤسسات ص و م نجد :

-أولا :تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة حسب المعيار القانوني و طبيعة الملكية:

1- التصنيف حسب المعيار القانوني: تنقسم المؤسسات ص و م حسب هذا التصنيف إلى :<sup>35</sup>

\*مؤسسات فردية :وهي المؤسسة التي يمتلكها ويديرها فرد واحد، حيث يقوم باتخاذ جميع القرارات وفي المقابل يحصل على الأرباح وهو المسؤول الأول و الأخير عن نتائج أعمال المؤسسة (من أرباح أو خسارة).

\*مؤسسات الشركات :هي مؤسسات تعود ملكيتها إلى شخصين أو أكثر ، يلتزم كل طرف بتقديم حصة من مال أو عمل لاقتسام ما قد ينشأ من أرباح أو خسائر في هذه المؤسسة، وهي تنقسم إلى:

أ - شركات الأشخاص : تشمل على شركات التضامن وشركات التوصية البسيطة و الشركات ذات المسؤولية المحدودة .

ب-شركات الأموال :كشركات التوصية بالأسهم و شركات المساهمة.

2-التصنيف حسب طبيعة الملكية:تنقسم إلى :<sup>36</sup>

أ-مؤسسات عامة :هي مؤسسات تعود ملكيتها للدولة فلا يحق للمسؤولين عنها التصرف فيها دون موافقة من الدولة .

ب-مؤسسات خاصة : هي مؤسسات تعود ملكيتها لفرد أو مجموعة من الأفراد (شركات أشخاص ،شركات أموال...الخ).

ج-مؤسسات مختلطة :هي مؤسسات تعود ملكيتها بصورة مشتركة للقطاع العام والخاص،أي تجمع بين الملكية العامة و الملكية الخاصة.

<sup>35</sup> جهاد عبد الله عفافنة ،قاسم موسى أبو عبد ،إدارة المشاريع الصغيرة ،دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن ،2004،ص14.  
<sup>36</sup> حياة براهيم ، نبيلة جعيجع ، مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، الملقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ،جامعة المسيلة ،الجزائر ،15-16 نوفمبر 2011 ،ص10.

ثانيا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس توجيهها والطبيعة الاقتصادية للنشاط

1. التصنيف حسب الطبيعة الاقتصادية للنشاط: هناك نوعين من المؤسسات ص و م حسب هذا التصنيف<sup>1</sup>:

أ- مؤسسات خدمتية : تقوم بتوفير خدمات متنوعة تهدف من خلالها إلى تحقيق المصلحة العامة للمجتمع،

كمؤسسات البريد مثلا و المؤسسات المالية .

ب- مؤسسة إنتاجية : تنقسم إلى :

ج- مؤسسات صناعية: تقوم بجمع المعدات و الأدوات و اليد العاملة حتى يتم استغلالها استغلالا أمثلا، وذلك بهدف

إشباع حاجات الأفراد، و المهمة الأساسية لهذه المؤسسات هي تحقيق الإنتاج.

د- مؤسسات فلاحية : وهي تحتم زيادة إنتاجية الأرض و استصلاحها.

2- تصنيف المؤسسات حسب توجيهها : يمكن تمييز ثلاثة أنواع من المؤسسات ص و م حسب هذا التقسيم:

أ- المؤسسات العائلية: يتم إنشاء المؤسسات ص و م وفق هذا النوع بمساهمة من أفراد العائلة وعادة تقليدية ما يكون

مقر إقامتها المنزل، وتعتمد على استخدام الأيدي العاملة العائلية في إنتاج منتجات تقليدية و كميات محدودة ، أو

تنتج أجزاء من السلع لفائدة مصنع موجود في نفس المنطقة في إطار ما يعرف بالمقاوله من الباطن .

ب- المؤسسات الحرفية : لا تختلف المؤسسات الحرفية عن النوع السابق من المؤسسات ص و م فهي أيضا تعتمد على

العمل العائلي بالإضافة إلى حجم الإنتاج الموجه للسوق، فهي تقوم بإنتاج منتجات أو قطع تقليدية لفائدة مصنع في

شكل علاقة تعاقدية تجارية، و أهم ما يميزها عن المؤسسات العائلية هو كون مكان إقامتها ومزاولة نشاطها عبارة محل

صناعي مستقل عن المنزل واستعانتها بعامل أجير لا يكون من أفراد العائلة .

<sup>1</sup> عبد الكريم الطيف، واقع و أفاق تطور المؤسسة ص و م في ظل سياسة الإصلاحات -حالة الاقتصاد الجزائري-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة) ، جامعة الجزائر ، 2002-2003 ، ص 11.

ج-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المتطورة و الشبه متطورة: تعتمد هذه المؤسسات على الأخذ بفنون الإنتاج الحديثة المستعملة، سواء من ناحية التوسع في استخدام رأس المال الثابت أو تنظيم العمل ، أو من ناحية المنتجات التي يتم صنعها وفق مقاييس صناعية حديثة.<sup>38</sup>

ثالثا : تصنيف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على أساس أسلوب تنظيم العمل و طبيعة المنتجات .<sup>39</sup>

1-التصنيف حسب طبيعة المنتجات : حسب هذا التصنيف تأخذ المؤسسات ص و م ثلاثة أشكال كالاتي :

أ-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الاستهلاكية:

يعتمد نشاط المؤسسات ص و م في نظام إنتاج السلع الاستهلاكية على تصنيع عدة منتجات، ويعود التركيز عليها نظرا لكونها تتلاءم وخصائص هذه المؤسسات، وتمثل هذه المنتجات في:

-منتجات الجلود و الأحذية و النسيج.

-تحويل المنتجات الفلاحية.

- المنتجات الغذائية.

-الورق منتجات الخشب ومشتقاته .

ب-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة لسلع التجهيز:

تتطلب صناعة سلع التجهيز رأس مال كبير ، وهذا الأمر لا يتناسب مع خصائص التي تتميز بها المؤسسات ص و م ، و لهذا فإن مجال عمل هذه المؤسسات يتميز بالضيق و التخصيص بحيث يشمل بعض الفروع البسيطة كإنتاج وتصليح وتركيب المعدات البسيطة انطلاقا من قطع الغيار المستورد.

ج-المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المنتجة للسلع الوسيطة:

يعتمد نشاط هذه المؤسسات على إنتاج مجموعة من السلع و التي تكون في مجال الصناعة الميكانيكية و الكهربائية، الصناعة الكيميائية و البلاستيكية، صناعة مواد البناء ، المحاجر و المناجم.

<sup>38</sup> رابح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر، ص39.  
عثمان خلف ،واقع مؤسسات ص و م و سبل دعمها و تنميتها -حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية ،(غير منشورة) ،جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004 ، ص 35.

## 2-التصنيف على أساس أسلوب تنظيم العمل :

أ-المؤسسات غير المصنعة : تجمع هذه المؤسسات بين نظام الإنتاج العائلي و نظام الإنتاج الحرفي تحت تنشيط حرفي واحد، أو بمشاركة عدد من المساعدين .

ب المؤسسات المصنعة :وهي تجمع كل من المؤسسات ص و م و المؤسسات الكبيرة، حيث تستخدم الأساليب الحديثة في التسيير، وتقسيم العمل وطبيعة السلع المنتجة كما تتميز باتساع أسواقها.

وهناك نوع آخر من المؤسسات ص و م يتوسط النوعين السابقين وهو نظام المؤسسات المنزلية أو الورشات المتفرقة ،الذي يعتبر مرحلة تمهيدية نحو نظام المصنع ، وهذا النظام كثير الانتشار خاصة في الدول النامية وذلك بسبب الأسلوب المتبع في الإنتاج و الذي يتميز بالبساطة و السهولة عن النوعين السابقين ، كما يتميز باستعمال الأدوات البسيطة و الغير معقدة في الإنتاج ، حيث لا يتعلق الأمر بصنع منتج تام، بل يقتصر على تنفيذ عملية أو بعض العمليات المعينة ليتم إتمامها في مصنع آخر وهو النشاط الذي عرف تطورا كبيرا في بعض البلدان المصنعة، كاليابان و الولايات المتحدة و الدول الأوروبية، تحت تسمية المقاوله الباطنية.<sup>40</sup>

## المبحث الثالث : طرق تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة و علاقتها بالبنوك

### -المطلب الأول :طرق تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

تعتبر البنوك التجارية كممول رئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، وذلك أمام غياب مؤسسات ائتمانية متخصصة وضعف السوق المالي حيث تتدخل من خلالها لتوفير تشكيلة مختلفة من القروض صنفت حسب طبيعة النشاط الممول إلى قروض الاستغلال وقروض الاستثمار.

أولا: قروض الاستغلال.

نشاطات الاستغلال هي كل العمليات التي تقوم بها المؤسسات في الفترة القصيرة والتي لا تتعدى في الغالب (12)شهر.<sup>41</sup>

<sup>40</sup>عثمان لخلف،مرجع سابق ،ص 35-36.



1- القروض العامة: سميت بالقروض العامة لكونها موجهة لتمويل الأصول المتداولة بصفة إجمالية وليس موجهة لتمويل أصل بعينه.

أ- تسهيلات الصندوق: هي عبارة عن قروض معطاة لتخفيف صعوبات السيولة المؤقتة.

ب- المكشوف: هو عبارة عن قرض بنكي لفائدة الزبون الذي يسجل نقصا في الخزينة ناجم عن عدم كفاية رأس المال العامل.

ج- قرض الموسم: هي نوع خاص من القروض البنكية ، وتنشأ عندما يقوم البنك بتمويل نشاط موسمي لأحد زبائنه

د- قروض الربط: هو عبارة عن قرض يمنح إلى الزبون لمواجهة الحاجة إلى السيولة المطلوبة لتمويل عملية مالية في الغالب ، تحققها شبه مؤكد ولكنه مؤجل فقط لأسباب خارجية.<sup>42</sup>

ثانيا: قروض الاستثمار:

في الحقيقة نشاطات الاستثمار هي تلك العمليات التي تقوم بها المؤسسات لفترات طويلة

1- قروض متوسطة الأجل: توجه القروض متوسطة الأجل لتمويل الاستثمارات التي لا يتجاوز عمر استعمالها 7 سنوات مثل

: الآلات والمعدات ووسائل النقل، وتجهيزات الإنتاج بصفة عامة.

ويمكن التمييز بين نوعين من القروض متوسطة الأجل<sup>43</sup> :

أ- القروض القابلة للتعبئة : فالأمر يعني أن البنك المقرض بإمكانه إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو

لدى البنك المركزي ، ويسمح له ذلك بالحصول على السيولة في حالة الحاجة إليها دون انتظار أجل استحقاق القرض الذي منحه .

<sup>41</sup> طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ط6 ، ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2001 ، ص57.

<sup>42</sup> طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره ، ص 58-61.

<sup>43</sup> طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره.

ب- القروض غير قابلة للتعبئة: فان ذلك يعني أن البنك لا يتوفر على إمكانية إعادة خصم هذه القروض لدى مؤسسة مالية أخرى أو لدى البنك المركزي وبالتالي، فانه يكون مجبراً على انتظار سداد المقرض لهذا القرض

2- قروض طويلة الأجل: القروض الموجهة لهذا النوع من الاستثمارات، تفوق في الغالب (7) سنوات، ويمكن أن تمتد أحياناً إلى غاية (20) سنة، وهي توجه لتمويل نوع خاص من الاستثمارات مثل الحصول على عقارات (أراضي، مباني بمختلف استعمالاتها المهنية).<sup>44</sup>

### المطلب الثاني : علاقة البنوك بالمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

يمكن التمييز بين نموذجين أساسيين بتحدد من خلالها طبيعة العلاقة بين البنوك التجارية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هما كالتالي:

#### 1- النموذج الأمريكي :

من خصائص هذا النموذج أن تلك العلاقة التي تربط البنك التجاري بالمؤسسة الصغيرة و المتوسطة تمتاز بما يلي :

- كل عملية قرض تشكل بواسطة عقد مستقل بين البنك و المؤسسة .

- يتدارك البنك خطر التمويل عن طريق القيام بدراسات موحدة تسمح له بمقارنة أداء المؤسسة طالبة التمويل مع المؤسسات النموذجية .

- يتم التقليل من خطر التمويل على مستوى المودعين عن طريق تنويع محفظة قروض البنوك .

- يتم تسخير خطر القرض عبر مجموعة من الشروط التعاقدية التي تضمن للبنك استرجاع أمواله في حالة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها .

<sup>44</sup> طاهر لطرش ، مرجع سبق ذكره.

- نجاح البنك ضمن هذا النموذج يخضع لنوعية الأدوات المستخدمة في قياس خطر القرض وكذلك لحجم و تنوع محفظة القروض ، إضافة إلى تخفيض التكاليف التشغيلية لهذه العلاقة .

و من أكثر الدول التي تستعمل هذا النموذج في الولايات المتحدة الأمريكية<sup>45</sup> ، أين تجد أن البنوك التجارية هي مقيدة بقوانين طويلة المدى مع المؤسسات ، وهو ما يعطي فكرة واضحة ، حول التوجه نحو تفعيل دور الأسواق المالية في تمويل الاقتصاد الأمريكي .

## 2- النموذج الألهاني :

\* تتميز العلاقة التي تربط البنك بالمؤسسة الصغيرة والمتوسطة ضمن هذا النموذج بالخصائص التالية

- تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية .

- يتم التقليل من الآثار المحتملة لخطر القروض على مستوى المودعين ( أصحاب الودائع ، والمدخرين )

عبر قيام البنك بالمتابعة والمراقبة المستمرة و تحقيق تبادل المعلومات بين البنك التجاري والمؤسسات

( ص م ) للوصول إلى بناء علاقة تتميز بالثقة والشفافية<sup>46</sup> .

## الملخص :

لقد تم التطرق من خلال هذا الفصل إلى ثلاث مباحث ، حيث تناول المبحث الأول مفاهيم عامة حول البنوك و أنواع البنوك و وظائفها أما المبحث الثاني فتضمن مفهوم المؤسسات ص و م و تحديد الإطار التعريفي لها انطلاقا من عرض أهم المعايير المتعددة في تحديد تعريف المؤسسات ص و م ، و كذا أهم التعاريف التي أعطيت لهذه المؤسسات في بعض البلدان ، كما تم التطرق إلى

عمران عبد الحكيم ، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية ،دراسة حالة البنوك

<sup>45</sup> العمومية بولاية المسيلة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة ، 2007 ، ص 46.

<sup>46</sup> عمران عبد الحكيم ، مرجع سابق ، ص 63.

المؤسسات ص و م التي تميزها عن المؤسسات الكبيرة ، وكذا أهم مصادر تمويل المؤسسات ص و م بما فيها المصادر الداخلية و المصادر الخارجية. أما المبحث الثالث فتضمن العلاقة بين المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالبنوك و أهم طرق تمويلها .



## الفصل الثاني

### الدراسات السابقة

### تمهيد

سيتم التطرق من خلال هذا الفصل إلى تحليل و دراسة ما توصل إليه مجموعة من الباحثين السابقين في رسائلهم ومذكراتهم و أعمالهم و التي تتصل بمجال موضوعنا في ثلاث مطالب ، منها ماهو باللغة العربية و منها ما هو باللغة الأجنبية ، على أن يتم مقارنة كل من الدراسات السابقة و الحالية مع إبراز ما يحمله موضوعنا من قيمة مضافة.

### المطلب الأول: الدراسات السابقة باللغة العربية

من خلال هذا المطلب سنقوم بتحليل جملة من الدراسات التي نراها متشابهة و متناسقة و موضوع بحثنا على غرار:

#### -الدراسة الأولى :

دراسة بعنوان "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها"

مقدمة من طرف عثمان لخلف حالة الجزائر -أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 - 2004 .

#### -هدف الدراسة :

و قد حاولت هذه الدراسة التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الوقوف على الدور الذي تلعبه في مضي اقتصاديات البلدان النامية ، و إبراز أثر الإستراتيجيات التنموية التي اعتمدتها الجزائر.

لقد اعتمدت هذه الدراسة على جملة من المناهج المستخدمة فقد استهلكت المنهج التاريخي عندما تعرضت إلى مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، و تطورها في إستراتيجيات التنمية الشاملة في الجزائر منذ الاستقلال إلى يومنا هذا ، أما المنهج التحليلي عندما تناولت دراسة تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من زاوية قدرتها التنافسية ، و دراسة واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الجزائري بالإضافة إلى المنهج الوصفي باعتباره كاشف لأهم المراحل التي وقفت عندها .

-إشكالية الدراسة:

ما تأثير التحولات الاقتصادية العالمية على المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

-نتائج الدراسة:

و قد توصلت هذه الدراسة في الأخير إلى أن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر منفذا خصباً لتدعيم اقتصاديات الدول النامية خاصة ، و أن إستراتيجية التنمية في الجزائر تعتبر عائقاً على تطور و نمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و إن تدخل الدولة في مجال سياسة تنمية و ترقية هذا القطاع يبقى دون المستوى المنتظر منه.

-الدراسة الثانية:

-دراسة بعنوان " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر "

وهي دراسة للباحثة لوكا دير مالحة مقدمة في إطار مذكرة ماجستير بجامعة تيزي وزو 2012.

-هدف الدراسة :

معرفة مدى مساهمة البنوك في توفير التمويل اللازم لها حيث قامت بدراسة الموضوع من المنظور القانوني مستعينة في ذلك على القوانين التشريعية المنصوص بها .

-إشكالية الدراسة:

ماى مدى مساهمة البنوك المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الحصول على التمويل اللازم لها ؟

-نتائج الدراسة:

- إلغاء التخصيص المصرفي من خلال مزاولة البنوك لأنشطة معرفية واسعة.

- غياب ثقافة السوق المالي في الجزائر.



- خلق آليات قانونية لدعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب محدودية قدرتها الفنية والتقنية والمالية التي تعرقل نموها

#### -الدراسة الثالثة :

دراسة رقم 3 بعنوان " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

وهي دراسة عبد الحكيم عمران مقدمة في إطار مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007

#### -هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية ومعرفة مدى أهمية الإستراتيجية في هذه القطاع وتوجيه أصحاب القرار وخصوصا البنوك التجارية نحو الاهتمام بها وقد اعتمد الباحث على استخدام المناهج التالية :

المنهج الوصفي في وصف وتعريف المؤسسات ص م ،الصعوبات التي تواجهها وتصنيفاتها المختلفة واستخدام المنهج التاريخي للتطرق إلى مرحلة تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أما منهج دراسة الحالة من خلال عرض الحالة كيفية تمويل البنوك المؤسسات ص م ببعض الإحصائيات .

#### -إشكالية الدراسة :

كيفية تمويل البنوك المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ؟

#### -نتائج الدراسة:

وقد توصل إلى مجموعة من نتائج نذكر من بينها .

-إن الأهمية الإستراتيجية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة تتجلى بكل وضوح لما تمثله من نسبة معتبرة ضمن العدد الإجمالي لها.

-قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ينقصه توفير الوسائل المادية والبشرية اللازمة ، حيث وجدت الدراسة انه على مستوى

اغلب البنوك محل الدراسة لا يوجد إطار واحد مكلف بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-الدراسة الرابعة:

الدراسة الرابعة بعنوان " الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر "

وهي دراسة الباحث محمد زيدان مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع

-هدف الدراسة:

تناول الباحث دراسة مدى أهمية الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

-إشكالية الدراسة :

ما مدى أهمية الهياكل و الآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؟

-نتائج الدراسة :

-صعوبة إيجاد المكان الدائم والمناسب لإقامة المؤسسات بسبب مشكل العقار.

- نقص مصادر التمويل بسبب الشروط المفروضة على القروض والضمانات المطلوبة من البنوك ، وعدم الاستفادة من التمويل المباشر عن سوق القيم المنقولة ، وعلى الرغم من استحداث الآليات والهياكل الجديدة للمساعدة في التمويل إلا أن المشكل يبقى مطروحا أمام هذه المؤسسات.

المطلب الثاني : الدراسات باللغة الأجنبية

-الدراسة الخامسة:

عبارة عن مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير، تخصص تسويق بعنوان :

« Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans les pme, cas des entreprises algériennes »2015

تقديم المترشحة براشد وفاء ، جامعة تلمسان .

#### -هدف الدراسة :

كون أن الابتكار يعتبر من القدم كعنصر أساسي في تفعيل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وضمن بقائها ، من خلال تمكينها من خلق الإبداع فان الموضوع المقترح يهدف إلى معرفة تأثير كل من المقاول و المهارات البشرية القدرات الابتكارية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و التعامل مع المحيط الخارجي بالإضافة إلى ضغوطات المنافسة و البحث و التطوير على القدرات الابتكارية

#### -إشكالية الدراسة:

ماهي العوامل الحرجة التي يمكنها أن تؤثر على ميل الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية؟

#### -نائج الدراسة :

إن تقييم إمكانية ميل الإبداع أو الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و تحديد العوامل الحرجة التي من شأنها التأثير على إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة قد يسمح بتحديد جملة من العوامل و التي من شأنها التأثير على دفع الابتكار ، من بينها المقاول ، الكفاءات البشرية ، الإمكانيات المالية ، التعامل مع المحيط الخارجي و ضغوطات المنافسة كما أن الدراسة الميدانية المنجزة قد سمحت بتأكيد هذه النتائج وهي توحى أن مجموع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تولي أهمية قصوى للمقاول كون انه نقطة محورية في مسار الابتكار داخل هذه المؤسسات وهذا ما يتجلى في قدراته على التدخل و إرادته على النمو و نظريته الإستراتيجية في الابتكار وتوجهاته نحو البحث و التطور وكلها عوامل من شأنها التأثير على المسار الابتكاري .

#### -الدراسة السادسة :

أطروحة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد ريفي ، بعنوان :

« Impact du programme d'aide et de soutien à la promotion des pme sur la performance et le dynamisme des entreprises agroalimentaires privées dans la wilaya de Tizi ousou »

تقديم المترشحة : طالي صفية ، جامعة الجزائر 2008

#### -الهدف من الدراسة:

كون أن ديناميكية الاقتصاد تتوقف على أداء و دور و قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة باعتبارها قاطرة لتحقيق النمو الاقتصادي فلا بد من تفعيل ادوار الأجهزة و الاستراتيجيات التي انتهجتها الدولة في سبيل تحقيق القفزة المنتظرة خاصة هيئات الدعم على غرار للنهوض بهذا القطاع الحساس ، بحيث يجب على مسؤولي هذه المؤسسات بذل المزيد من المجهودات في مجال التنظيم التطوير والتنوعية بغية التأقلم مع الاقتصاد العالمي.

نظرا للدور الاقتصادي والاجتماعي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في ضبط سوق العمل و بمواجهة البطالة و مواجهة تحديات النمو الديمغرافي ، فان نماء هذا القطاع سيمكن من تعزيز المنافسة و تقوية الإنتاجية بالشكل الذي يرفع من مستويات الدخل الإجمالي ، وهذا ما سيدفع إلى التحول الهيكلي لقطاع مؤسسات صغيرة و متوسطة سليمة متصلة بالإبداع و التأهيل ويعمل على تحفيز الحكومة على تعجيل الإصلاحات المنوطة لهذا القطاع من خلال الاستثمار في تحسين مناخ الأعمال بانتهاج سياسة ترقية للاستثمار و تبسيط الإجراءات الإدارية و التمويلية.

#### -إشكالية الدراسة:

هل برامج الهيئات الداعمة لتطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، كانت فعالة ؟ لماذا ؟ وماهي الإجراءات التي من شأنها السماح لهذه المؤسسات من التطور في بيئتها التنافسية ؟

#### -نتائج الدراسة :

إن المؤسسات الصغيرة و المتوسطة تعتبر من أهم المحركات الرئيسية الداعمة للنمو الاقتصادي ، بل وإحدى رافعاته و دعائم القيمة ككل

إن الحكومة ورغم تدعيمها للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الاقتصاد الوطني من خلال تبني هيئات و هياكل دعم لترقية هذا القطاع الاستراتيجي إلا أن هذه الخطوات تبقى ناقصة إذا ما قورنت بالتجارب الأجنبية.

### -الدراسة السابقة:

مذكرة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم ،تخصص حوكمة المؤسسات بعنوان:

« Les stratégies de création et de développement des pme innovantes algériennes, cas des pme du cyber parc de sidi Abdallah-Alger ».Université d'Alge

تقديم المترشحة :ميموني سهام ،2008.

### - الهدف من الدراسة:

إدراكا من الحكومة الجزائرية بإنشاء و تطوير المؤسسة الصغيرة و المتوسطة يحمل مكانة رائدة في عملية التنمية ، مما يحتم عليها السعي المستمر نحو الابتكار بغية مواجهة المنافسة الأجنبية ، وعليه فان الهدف من هذا الموضوع يتجلى في تحديد مختلف الاستراتيجيات التي تشجع على إنشاء و تطوير المشاريع الصغيرة و المتوسطة المبتكرة ،بالأخص الشركات الصغيرة و المتوسطة العاملة في قطاع التكنولوجيا المعلومات و الاتصال في الجزائر .

### - إشكالية الدراسة:

ماهي الاستراتيجيات المساهمة في إنشاء و تطوير المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبدعة في الجزائر ؟

### -نتائج الدراسة:

إن خلق المؤسسات الصغيرة و المتوسطة المبتكرة في الجزائر يعتمد على ظروف مواتية ترتبط عموما بالاقتصاد الكلي و التي تتعلق أساسا بنظام الحكم وبيئة الأعمال المناسبة بالإضافة إلى التمويل المكاني ، أما المتغيرات الجزئية و التي يتوقف عليها نجاح خلق المؤسسات تتجلى في المهارات الإدارية و التكنولوجية المؤهلة .

### المطلب الثالث: مقارنة بين الدراسات السابقة و الحالية و القيمة المضافة للمذكرة

سنتطرق من خلال هذا المطلب إلى تبيان أوجه التشابه والاختلاف بين موضوعنا و باقي المواضيع المتطرق إليها وذلك من الناحية النظرية و المنهجية مع تبيان أصولية موضوعنا.

#### -الدراسة الأولى:

أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003 - 2004 .

للمترشح عثمان لخلف تحت عنوان : "واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و سبل دعمها و تنميتها"

#### -أوجه التشابه:

تشبه الدراسة من خلال التعرف على قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و خصائصها وطرق تمويلها.

#### -أوجه الاختلاف :

تختلف عن دراستنا في اعتمادهم على مراحل تطور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و الاعتماد على المنهج التاريخي و الاختلاف في البعد الزمني و المكاني.

#### -الدراسة الثانية:

مذكرة ماجستير بجامعة تبزي وزو 2012.

للمترشحة لوكا دير مالحة تحت عنوان : " دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر"

#### -أوجه التشابه :

تناولت هذه الدراسة على دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتشابهت مع دراستنا في إشكالية الدراسة إلى مدى

مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-أوجه الاختلاف :

اختلفت الدراسة عن دراستنا وذلك لاعتمادها للموضوع من المنظور القانوني مستعينة بذلك بالقوانين التشريعية المنصوص بها في هذا السياق.

-الدراسة الثالثة:

مذكرة ماجستير في الإستراتيجية بجامعة المسيلة 2007

للمترشح عبد الحكيم عمران تحت عنوان : " إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة"

-أوجه التشابه:

تشبه الدراسة من خلال عرض كيفية تمويل البنوك والمؤسسات ص و م ببعض الإحصائيات.

-أوجه الاختلاف :

اختلفت الدراسة عن دراستنا من حيث هدفها وهو التعرف إلى قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقط

-الدراسة الرابعة:

مقدمة في مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد السابع

للمترشح محمد زيدان تحت عنوان : " الهياكل والآليات الداعمة لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالجزائر"

-أوجه التشابه:

تشبه دراستنا في توضيح دور البنوك في عملية التمويل للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-أوجه الاختلاف:

اختلفت الدراسة عن دراستنا في تناولها على إجمالي الهياكل.

-الدراسة الخامسة:

مذكرة الدكتوراه للمترشحة : براشد وفاء بعنوان :

« Analyse des déterminants clés qui stimulent l'innovation dans les pme, cas des entreprises algériennes »2015

-أوجه التشابه :

يتجلى التشابه من خلال تحليل المفاهيم وذكر واقع وأهمية قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر.

-أوجه الاختلاف :

الاختلاف يتمثل في تركيز الرسالة على محددات نجاح الابتكار داخل قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية و المنحصرة تحديدا في : الإبداع / الابتكار ، القدرة على الابتكار ، المفاوض ، المهارات البشرية و البيئة الخارجية....

-الدراسة السادسة:

مذكرة ماجستير للمترشحة : طالبي صافية، بعنوان:

« Impact du programme d'aide et de soutien à la promotion des pme sur la performance et le dynamisme des entreprises agroalimentaires privées dans la wilaya de Tizi ousou »

-أوجه التشابه:

يمكن تلخيص التشابه بين الموضوعين في الاعتماد على المنهج التحليلي و الإحصائي الذي يبرز في تحليل واقع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.



-أوجه الاختلاف:

الاختلاف يكمن في أن المذكرة الخاصة بالمترشحة لم تغطي كل المؤشرات وكل أشكال التعاون التي تطرقنا إليها في موضوعنا وهذا ما نعتبره طبيعي كون إن البعد الزماني يلعب دورا كذلك .

-الدراسة السابعة:

أطروحة دكتوراه لمترشح : ميموني ياسين ، بعنوان:

« Les stratégies de création et de développement des pme innovantes algériennes, cas des pme du cyber parc de sidi Abdallah-Alger ».

-أوجه التشابه :

تتفق الدراستين في أهدافها المتمثلة في إبراز الدور الذي تلعبه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تحقيق النمو و التنمية الاقتصادية

-أوجه الاختلاف :

الاختلاف يكمن في تركيز أطروحة الدكتوراه على قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصال وما يمكنه أن يذرفه من عوائد وأرباح وقيم مضافة إذا اهتم به.

الملخص:

سعيًا منا للمحافظة على جدية العمل قمنا بدراسة مقارنة مع جملة الدراسات المتناولة لموضوع قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بالتطرق إلى تحليلها و تبيان نقاط التشابه و الاختلاف و الميزة التي تنفرد عن باقي الدراسات.

وعليه فمهما تنوعت هذه المواضيع ومهما تباينت فأن هدفها يبقى أوحدا بدور إبراز قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في خلق القيم المضافة و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية لنقول أنه على قدر من الاهتمام تكون النتائج.

## الفصل الثالث

### دراسة حالة البنك الوطني الجزائري

تمهيد:

بعد أن تطرقنا في الفصل السابق إلى المفاهيم المرتبطة بالبنك الوطني الجزائري، و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة وكيفية خلقها وتسييرها، وكذلك الدراسات السابقة للموضوع الذي ساعدتنا في معالجة طيات الموضوع والخروج بقيمة مضافة للموضوع ، النظري للموضوع من خلال تقسيم هذا الفصل إلى مبحثين ، سنحاول من خلال هذا الفصل اختبار مدى تطابق الجانب تناول في مبحثه الأول نبذة عن البنك الوطني الجزائري في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، أما المبحث الثاني سوف نتطرق فيه إلى واقع القروض الممنوحة من قبل الجهاز لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

### المبحث الأول :نبذة عن البنك الوطني الجزائري

يعتبر البنك الوطني الجزائري من أهم البنوك التي نشأت بعد الاستقلال، كما يدل عليه اسمه فهو بنك عمومي يختص بقيامه بجميع أشكال العمليات التجارية سواء يف الداخل أو في الخارج .

### المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري

تأسست وكالة سعيدة البنك الوطني الجزائري بتاريخ 1 جانفي 1987 بمقر 11 شارع شبلي مختار - الدرب -و تسعى هذه الوكالة كغيرها من الوكالات إلى تحقيق و توسيع خدمات البنك الوطني الجزائري باعتباره جزء منه و العمل على تنفيذ سياسة النجاح التي يسعى البنك إلى تحقيقها.

أنشئ البنك الوطني الجزائري في 13 جوان 1966، ويقوم البنك بالتعامل في الائتمان والديون ويتعامل في ذلك مع القطاع الخاص والقطاع العام كما يقوم بجميع العمليات المصرفية .

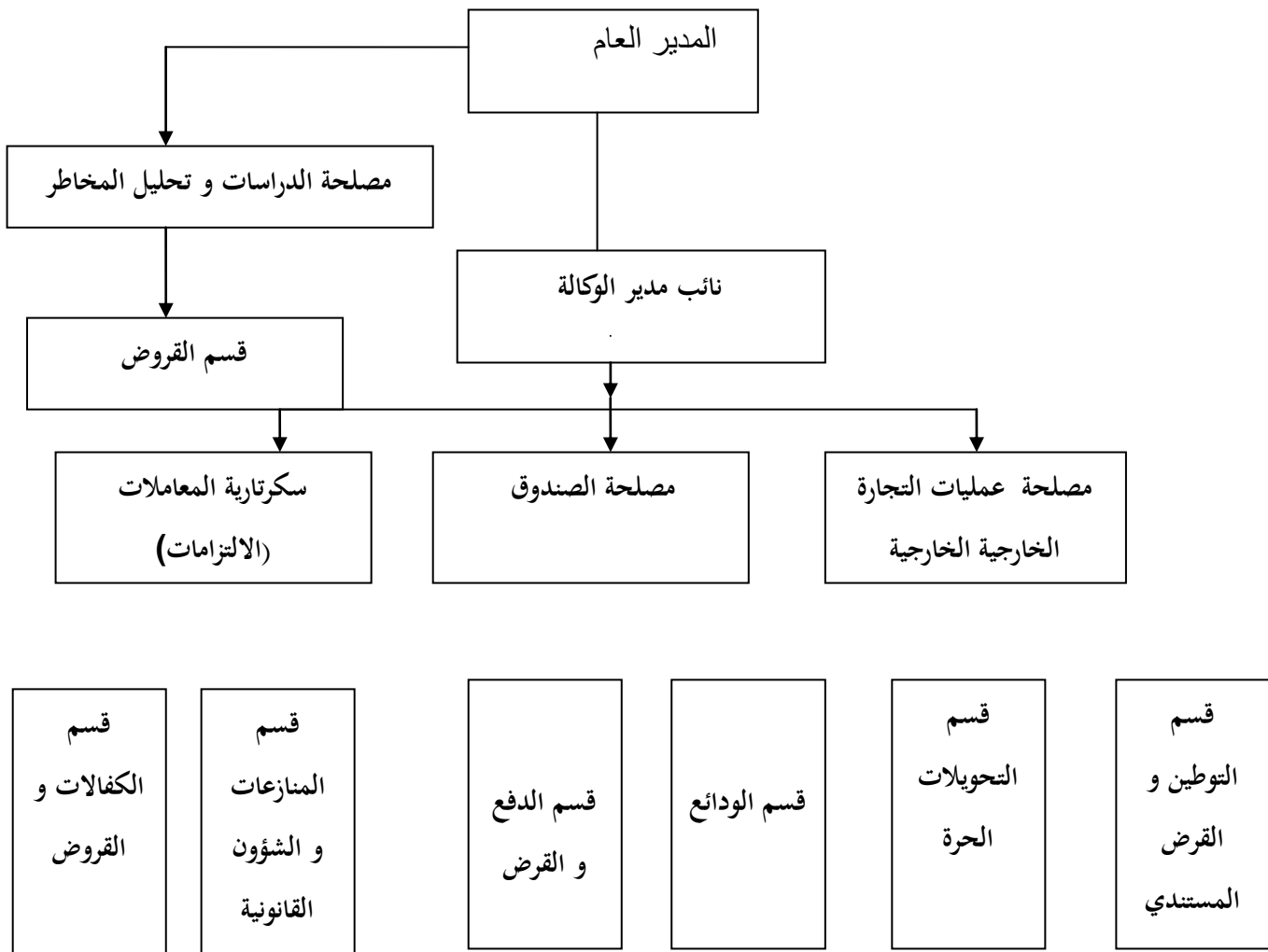
وهو يعتبر أول البنوك التجارية التي تم تأسيسها في الجزائر المستقلة .وقد عوض تأسيسه البنوك الأجنبية التالية:القرض العقاري للجزائر وتونس،والقرض الصناعي والتجاري،البنك الوطني للتجارة والصناعة في إفريقيا ،وبنك باريس وهولندا ،وأخيرا مكتب معسكر للخصم،وتجدر الإشارة أن اندماج هذه البنوك في البنك الوطني الجزائري قد تم في تواريخ مختلفة

وباعتباره بنك تجاريا ، فإن البنك الوطني الجزائري يقوم بجمع الودائع ومنح القروض القصيرة الأجل. وتبعا لمبدأ التخصص في النظام البنكي الجزائري، فقد تكفل البنك الوطني الجزائري بمنح القروض للقطاع الفلاحي و التجمعات المهنية للاستيراد والمؤسسات العمومية و القطاع الخاص .

### المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

أولا :الهيكل التنظيمي

الشكل رقم 1 الهيكل التنظيمي لوكالة البنك الوطني الجزائري بسعيدة



المصدر: الوثائق الرسمية للبنك الوطني الجزائري بسعيدة

## ثانيا: تقديم الهيكل التنظيمي

1- مدير الوكالة : يعتبر الممثل الرئيسي للبنك الوطني الجزائري على مستوى ولاية ورقلة، حيث يتحمل مسؤولية إبرام و توقيع كل العقود و الاتفاقيات ، و من مهامه مراقبة جميع المصالح التابعة للوكالة ، و كذلك يقدم تقرير دوريا للمديرية العامة عن الأعمال و البرامج المتعلقة بالبنك و تتبع مباشرة كل من:

أ- مصلحة الدراسات و تحليل المخاطر : تتكون من أقسام كل قسم مسؤول عن الدراسة الأساسية و عدد هذه الأقسام تعمل لزيادة النشاط داخل الوكالة و لصالح المؤسسات العمومية و الخاصة.

ب- نائب مدير الوكالة : يساعد المدير في أداء مهامه و يخلفه في حالة غيابه .

ج- سكرتاريا المعاملات (الالتزامات) :

-قسم المنازعات و الشؤون القانونية : يقوم هذا القسم بمساعدة البنك من الناحية القانونية و كذا متابعة الحالات المتنازع فيها ، و دراسة الشكاوي ، و طلبات تحصيل الحقوق ، و تعيين المحامين الذين يقومون بتمثيل البنك أمام المحاكم ، و متابعة تنفيذ الحكم بعد إصداره.

-قسم الكفالات و القروض : يهتم هذا القسم بتنفيذ الإجراءات و التعليمات بشؤون القرض وفقا للمبادئ المعتمدة من قبل الإدارة.

د- مصلحة عمليات التجارة الخارجية : تعتبر بمثابة الوسيط بين المتعاملين و الأجانب في عمليات البيع و الشراء (استيراد ، تصدير) ، و تقوم هذه المصلحة بتحويلات الى الخارج و عمليات التوطين (الإقامة) المصرفيون فتح الاعتمادات المستندية للعمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية ، و هي على اتصال دائم مع الدارسين بالخارج ، و يضم قسم التحويلات الحرة و المباشرة و قسم التوظيف و القرض المستندي.

هـ- مصلحة الصندوق : و هي بدورها تنقسم إلى قسمين :

-قسم الودائع :و يقوم باستلام طلب لفتح حسابات الودائع و تحديد نوعها ،متابعة كل الإجراءات المتعلقة بفتح الحسابات و التأكد من توفير جميع الشروط القانونية و متابعة عمليات الإيداع و السحب من الحساب لصالح المودعين .

-قسم الدفع و القبض :و يسمى أيضا الشباك و يقوم بقبض و دفع المبالغ النقدية لكافة أنواع العملاء، و تقوم أيضا بإعداد جرد حركة النقد و تسجيلها العمل على تطبيق الأنظمة و الإجراءات المعتمدة من طرف المدير.

### المطلب الثالث :أهداف و وظائف البنك الوطني الجزائري

#### الفرع الأول : أهداف البنك الوطني الجزائري

يسعى البنك الوطني الجزائري - وكالة سعيدة - إلى تحقيق جملة من الأهداف أهمها مايلي:

-الزيادة في الموارد بأقل التكاليف و أكبر ربحية بواسطة القروض الإنتاجية و المتنوعة في إطار احترام القواعد.

-الإدارة الصارمة لخزينة البنك سواء بالدينار أو العملات الأجنبية.

-ضمان تحقيق تنمية متناسقة للبنك في مجالات النشاط التي يليها .

-توسيع و إعادة تطوير شبكته.

-كسب رضا العملاء و هذا من خلال توفير المنتجات و الخدمات التي تلبي احتياجاتهم.

-تكييف إدارة ديناميكية.

-التمنية التجارية من خلال إدخال تقنيات إدارية جديدة مثل التسويق و إدراج منتجات جديدة

-احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي .

يلعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية

## الفرع الثاني: وظائف البنك المركزي

- يقوم بالوظائف البنكية وفقا لأسس المصرفية التقليدية المتعلقة بالمخاطر وضمان القروض وتسهيلات الصندوق و السحب على المكشوف وكذا العمل على خطة الدولة المتضمنة موضوع الائتمان قصير متوسط و طويل الاجل.
- إقراض المؤسسات الصناعية العامة منها والخاصة.
- التقرب أكثر من المهن الحرة .
- خصم الأوراق التجارية .
- إعادة تنظيم القروض .
- تمويل عمليات التجارة الخارجية .
- قبول الودائع من طرف الجمهور ومختلف المؤسسات لإعادة استثمارها.
- تطوير الموارد وهذا بفتح الحسابات دون تحفظات كبيرة .
- التدخل في عمليات الصرف الأجل و العاجل.
- يلعب دور " البنك المراسل " بالنسبة للبنوك الأجنبية.
- إعطاء الضمانات لكل الأسواق العمومية .
- يمنح الائتمان الزراعي للقطاع المسير ذاتيا ويساهم في الرقابة على وحدات الإنتاج.

## المبحث الثاني : دور البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة- في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

### المطلب الأول : الإجراءات المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة- في تمويل

#### المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سوف أحاول من خلال هذا المطلب تلخيص المراحل المتبعة من طرف البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة- من أجل التوصل إلى قرار منح قرض لأصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة معتمدًا على معلومات تحصلت عليها من طرف البنك.

أولاً- المقابلة و طلب القرض :

و تكون البداية أولاً بحضور الزبون إلى البنك وتقديم ملفه أمام رئيس مصلحة العلاقات مع الزبائن، حيث يقوم هذا الأخير بإجراء مقابلة خاصة مع الزبون وذلك من أجل معرفة الدافع الأساسي الذي جعله يطلب هذا القرض و يتم معرفة المشروع الذي سينجزه، أما إذا كان القرض مدعم من طرف الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب فإن المقترض يتوجه أولاً إلى هذه الوكالة أين تقوم هذه الأخيرة بدراسة مشروعه وتقديم له وثيقة تثبت ذلك، بعد ذلك يطلب البنك من الزبون تكوين ملف طلب القرض، وذلك تبعاً للنموذج الذي يعده البنك لهذا الغرض ويشتمل على عدة بيانات للتعرف أكثر على الزبون.

ثانياً- إعداد و تقديم ملف القرض:

يقوم الزبون بتكوين ملف القرض و الذي يختلف حسب نوع القرض المطلوب حيث هناك نوعين من القروض:

#### 1-مكونات ملف قرض استثمار

طلب خطي موقع من قبل الزبون يوضح فيه المبلغ المطلوب ووجه استخدامه، بالإضافة إلى كل الوثائق الإدارية والقانونية و المتمثلة

في شهادة الميلاد بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية... الخ، و إذا كان مشروعه في إطار الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب

فيجب :

-إحضار وثيقة تثبت ذلك.



- الوثائق الجبائية والمحاسبية .

- نسخة الشهادة من السجل التجاري مصادق عليها .

- التصريح بالوجود (لضرائب) و هذا ما إذا كان المشروع جديد ، أما في حالة توسيع المشروع فيطلب من

الزبون شهادة عدم الخضوع للضريبة .

- تصريح بالاشتراكات في صندوق لغير الأجراء.

- قرار بمنح امتياز من طرف الوكالة الوطنية لتنمية الاستثمار.

- حالة و وضعية تقديرية للأعمال المنجزة من طرف مكتب هندسة معمارية معتمد .

- وثائق خاصة بتقييم موجودات الزبون ، بمعنى فاتورة للمعدات الخاصة بالمشروع .

- وثائق عن الموجودات المراد وضعها كرهن لدى البنك و مثال ذلك المحلات التجارية،المعدات

الفلاحية.... الخ ، و هذا كون المشروع جديد ، أما اذا كان المشروع المراد تمويله يتعلق بالتوسيع فزيادة على هذه الوثائق يطلب

بنك الوطني الجزائري- وكالة سعيدة -الميزانيات الحقيقية و هذا لسنتين أو لثلاثة.

2-مكونات ملف قرض الاستغلال :

-طلب خطي من طرف الزبون يوضح فيه مبلغ القرض واحتياجاته للقروض و يكون فيه توقيع الزبون نفسه بالإضافة إلى الوثائق

الإدارية والقانونية الأخرى والمتمثلة في شهادة الميلاد بطاقة الإعفاء من الخدمة الوطنية شهادة الإقامة ... الخ .

-الوثائق الجبائية وشبه الجبائية فيجب إحضار وثيقة عدم وجود أي التزامات اتجاه مصالح الضرائب أو الضمان الاجتماعي لفترة

لا تزيد عن ثلاثة أشهر .

- نسخة لشهادة من السجل التجاري .

-وثيقة تبين حالة العتاد إن و جدت .

-مخطط الخزينة لسنة واحدة.

-ميزانية التسيير تضم مجموع تكاليف الاستغلال، إذا كان الأمر يتعلق بتمويل الصفقات العمومية فإن

الصفقة تكون مضمونة للبنك مع ضرورة إحضار وثيقة تثبت حالة تقدم الأشغال.

و بعد انتهاء الزبون من تكوين ملف القرض الذي هو بحاجة إليه يقوم بتقديم هذا الملف للمصلحة المختصة بالدراسة التقنية و المالية للعميل.

ثالثا- الدراسة الأولية للقرض :

بعد تقديم ملف القرض من العميل، تقوم الوكالة البنكية بمجموعة من المراجعات والتدقيقات الأولية ذات الطابع القانوني والمحاسبي، حيث يقوم المكلف بالدراسات من مراجعة كل الوثائق التي تم تقديمها كالتأكد من عنوان الزبون أو المنشأة، وكذا من عقود الملكية أو الإيجار نشاط الزبون و الشهادة و الخبرة المهنية و مختلف الوثائق المقدمة.

رابعا- دراسة الضمانات :

كل مستفيد مطالب بكل الضمانات التي يستطيع تقديمها من أجل تدعيم ملفه أثناء الدراسة و فيما يخص الضمانات الأكثر استخداما تتمثل فيما يلي:

حيث توضع هذه الضمانات تحت تصرف من طرف البنك على سبيل الرهن وليس على سبيل تحويل الملكية،

أ-الضمانات العينية :تقوم هذه الضمانات على موضوع الشيء المقدم للضمان وتتمثل في العقارات والمنقولات حالة عجز المدين على الوفاء بالدين يمكن للبنك أن يسترجع دينه من خلال هذه القيم بعد بيعها، كما يمكن للبنك أن يشرع في عملية البيع هذه خلال 15 يوما، ابتداء من تاريخ القيام بتبليغ عادي للمدين ويمكن التميز بين نوعين من الضمانات الحقيقية: رهن حيازي و رهن رسمي.

1/ الرهن الحيازي : وينقسم هذا النوع بدوره إلى:

-الرهن الحيازي للمعدات والأدوات: ويسري هذا النوع من الرهن على الأدوات والأثاث ومعدات التجهيز وكذا وسائل النقل، وقبل قيام البنك برهنها يقوم أولا بالتأكد من مدى توفر الشروط الضرورية لقبولها كرهن، ويمكن للبنك من بيعها وتملكها في حالة عدم تسديد المدين للقرض.

-رهن البضائع: يقبل البنك أيضا من الزبون البضائع كرهن من أجل حصوله على القرض و ذلك بمراعاة مجموعة من الشروط وهي:

- أن تكون البضائع غير قابلة للتلف خلال فترة قصيرة.

-أن تكون قيمتها يوم تسديد القرض هي نفسها يوم قبول رهنها.

- أن يحتفظ البنك بها في مستودعه الخاص وأن يحتفظ بها المقترض شريطة عدم استخدامها.

-الرهن الحيازي للمحل التجاري: ي بل البنك أيضا رهن شهرة محل المنشأة التجارية، ويشمل عقد الرهن الحيازي للمحل التجاري وبشكل دقيق وصريح التي ستكون محلا للرهن.

2/الرهن العقاري: هو عبارة عن رهن للعقارات التي هي ملك للزبون لصالح البنك وموجبه يصبح للبنك حقا عينيا على العقار للوفاء بدينه، ويشترط أن يكون هذا العقار غير مقيّد بأي قيد، ويجب أن يكون صالحا للتعامل معه وقابل للبيع ويتم تعيينه بدقة في العقد فيما يتعلق بطبيعته وموقعه، وعند وصول تاريخ الاستحقاق ولم يتم تسديد القرض فإنه يمكن للبنك وبعد تنبيه المدين بضرورة الوفاء بالدين، وإلا سيقوم بنزع ملكية العقار منه وطلب بيعه وفقا لأشكال و الإجراءات القانونية المعمول بها.

ب--الضمانات الشخصية: تتمثل الضمانات الشخصية في تعهد شخص أو عدة أشخاص للوفاء بالدين عوض المدين عند عجزه عن تسديد قيمة القرض، ويشترط أن يتمتع للضامن بمركز مالي جيد وذو سمعة جيدة لدى البنك، والشخص الضامن قد يتخذ عدة أشكال وهي ،

-الكفالة: ويلتزم بموجبها شخص معين بتنفيذ التزامات المدين اتجاه البنك إذا لم يستطع الوفاء بالتزاماته عند حلول تاريخ

الاستحقاق

-الضمان الاحتياطي: وهو تعهد من قبل الضامن بتسديد مبلغ القرض الذي حصل عليه المدين، حيث يقدم هذا الأخير بالتوقيع

على ورقة تجارية عادة ما تكون بقيمة القرض.

3-آليات التأمين الشامل للمشروع: مثل تأمين العتاد و تشمل

- البيوت البلاستيكية رهن البيوت و الأعمدة الحديدية .

- العتاد و يشمل (جرارات ، سيارات ، آلات ....) و يكون رهن العتاد بأنواعه منقول وغير منقول.

- رهن البناء في حد ذاته أو قطعة أرض .

-أسمدة و بذور و يكون بالقيام بتسديد البنك لثمن هذه الأسمدة و البذور للفلاحين عند عجزهم عن شرائها

و التي تكون مختارة من طرف المستثمر و تمتاز هذه القروض بقلة ثمنها، والضمان الوحيد الذي يمكن الحصول عليه في هذه الحالة

هو التأمين الشامل للمشروع الزراعي .

-القروض الاستثمارية و التي يتم تسديدها على المدى الطويل مثل تربية الدجاج و الضمان الذي يمكن

تقديمه هو رهن المعدات المستخدمة .

-ففي حالة منح القرض لعملية تصدير التمور يشترط البنك مثال رهن وحدة التغليف وغرفة التبريد

لضمان سداد القرض .

هناك ضمانات بنكية تفرض في مثل أنواع هذه القروض وهي انخراط المستثمر بصندوق الكفالة المشتركة لضمان أخطار القروض

الممنوحة إياها الشباب ذوي المشاريع ذات الفائدة من هذه الهيئة ، من أجل دمج الطرفين ( البنك والمستثمر) لضمان القروض

الممنوحة.

خامسا-اتخاذ القرار :

وإذا كانت هذه المراجعات تمت في ظروف عادية وتضمنت كل الإجراءات الواجب القيام بها وأسفرت عن نتائج مرضية يعطي البنك الموافقة على منح القرض ، حيث يقوم بإبرام عقد يتضمن كل المعلومات الخاصة بالقرض المذكورة سابقا إضافة إلى:

-نسبة العائد على القرض .

- التزامات المقرض تجاه البنك.

-لابد أن يكون للمستفيد حساب في البنك وإلا فعليه فتح حساب باسمه ثم يستطيع أن يطلب بطاقة بنكية من البنك.

وبعد إعطاء القرار النهائي يتم إشعار المستفيد بالموافقة النهائية ، و يتم تحرير رخصة القرض باسم المستفيد مقيدة بشروط منها:

-حضور المستفيد شخصا ضروري وأكد لأنه الوحيد الذي يقوم بإمضاء الوثائق والتعهدات ولايسمح بأي وكالة أو تمثيل.

- و يطلب من المستفيد أن يودع رقم أعماله في البنك المانح للقرض أثناء فترة الاستغلال.

-عدم التصرف في التجهيزات موضوع القرض بالبيع طيلة مدة القرض.

-يجب القيام بالتأمين المتعدد الأخطار لصالح البنك المقرض بقيمة القرض.

سادسا-المتابعة:

و تكون عن طريق متابعة القرض من خلال عملية التسديد وفقا للمدة التي يشترط البنك بداية سريان عملية الدفع حيث يعفى المقرض من التسديد في الفترة الأولى أي المدة المتفق عليها مع البنك وبعد مرور وهلة من الزمن و التي يحددها البنك من بداية المشروع يقوم بتسديد الأقساط المترتبة عليه .

و في حالة عدم التسديد يقوم البنك بإنذار المقرض كل 15يوما و اذا أصر على عدم التسديد يرفع البنك المسالة إلى القضاء، وأحيانا عندما تصل المسالة إلى القضاء يقوم المقرض بالتسديد فإذا استمر المقرض في عدم التسديد ترسل المحكمة استدعاء

للمقترض وللبنك للتفاهم أي جلسة صلح حيث يقوم البنك ببعض التسهيلات المتمثلة في زيادة مدة القرض فإن لم يستطع التسديد يكون قرار المحكمة بالإعفاء كلياً من التسديد أو السجن.

### المطلب الثاني : تحليل نتائج الدراسة الميدانية

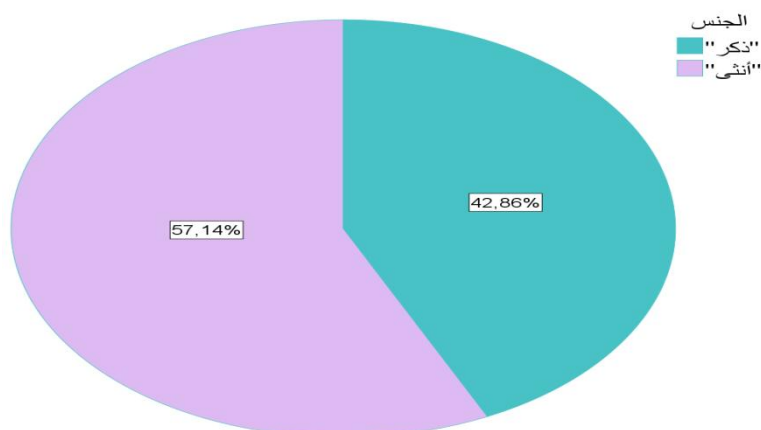
#### الفرع الأول :البيانات الشخصية لعينة الدراسة :

جدول رقم 01: توزيع العينة حسب الجنس

| الجنس   | التكرار | النسبة المئوية |
|---------|---------|----------------|
| ذكر     | 9       | 42,9           |
| أنثى    | 12      | 57,1           |
| المجموع | 21      | 100            |

كشفت النتائج كما هو موضح في الجدول (01) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة مكونة من الإناث بنسبة (57,1%)، أكثر من الذكور (42,9%)، فيما تكونت العينة من مجموع 21 مفردة بنسبة (100%).

#### الشكل رقم 1:توزيع العينة حسب الجنس



جدول رقم 02: توزيع العينة حسب الفئة العمرية

| الفئة العمرية | التكرار | النسبة المئوية |
|---------------|---------|----------------|
| أقل من 25     | 3       | 14,3           |
| بين 25 و 45   | 12      | 57,1           |
| أكثر من 45    | 6       | 28,6           |
| المجموع       | 21      | 100            |

بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب الفئات العمرية فقد أشارت النتائج كما هي مبينة في الجدول (02) أعلاه أن غالبية أفراد عينة الدراسة مكونة من الفئة العمرية بين 25 و 45 سنة بنسبة (57,1%)، تليها الفئة العمرية ما فوق 45 سنة بنسبة (28,6 %) وكانت أقل نسبة من نصيب الفئة العمرية الأقل من 25 سنة (14,3%).

جدول رقم 03: توزيع العينة حسب الأقدمية

| سنوات الخبرة   | التكرار | النسبة المئوية |
|----------------|---------|----------------|
| أقل من 5 سنوات | 8       | 38,1           |
| من 10 إلى 15   | 7       | 33,3           |
| أكثر من 15     | 6       | 28,6           |
| المجموع        | 21      | 100            |

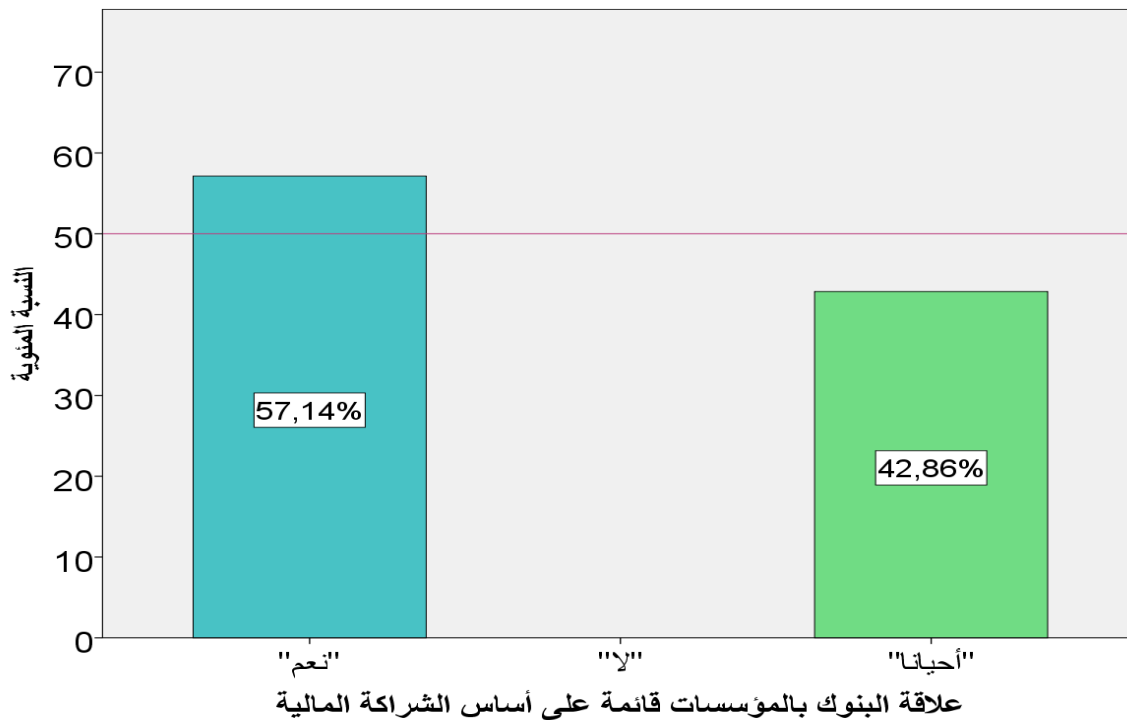
أما بالنسبة لتوزيع أفراد عينة الدراسة على حسب الأقدمية فقد بينت النتائج كما هي في الجدول (03) أعلاه نسب مختلف الفئات متقاربة أعلاها الفئة ذات الخبرة أقل من 5 سنوات بنسبة (38,1%) تليها الفئة ذات الخبرة المتوسطة بين 10 و 15 سنة بنسبة (33,3%) وأخيرا الفئة الأكثر خبرة ما فوق 15 سنة بنسبة (28,6%).

جدول رقم 04: هل تتحدد العلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة على أساس الشراكة المالية؟

| النسبة المئوية | التكرار |         |
|----------------|---------|---------|
| 57,1           | 12      | نعم     |
| 42,9           | 9       | أحيانا  |
| 0              | 0       | لا      |
| 100            | 21      | المجموع |

كشفت النتائج كما هو مبين على الجدول (04) أعلاه أن كل أفراد العينة يرون أن الشراكة المالية هي محدد للعلاقة بين البنك والمؤسسة الصغيرة والمتوسطة حيث يعتبر (57,1%) منهم أنها هي المحدد دائما وأعتبر البقية (42,9%) أنها المحدد أحيانا.

الشكل رقم 2: هل تتحدد العلاقة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أساس الشراكة المالية



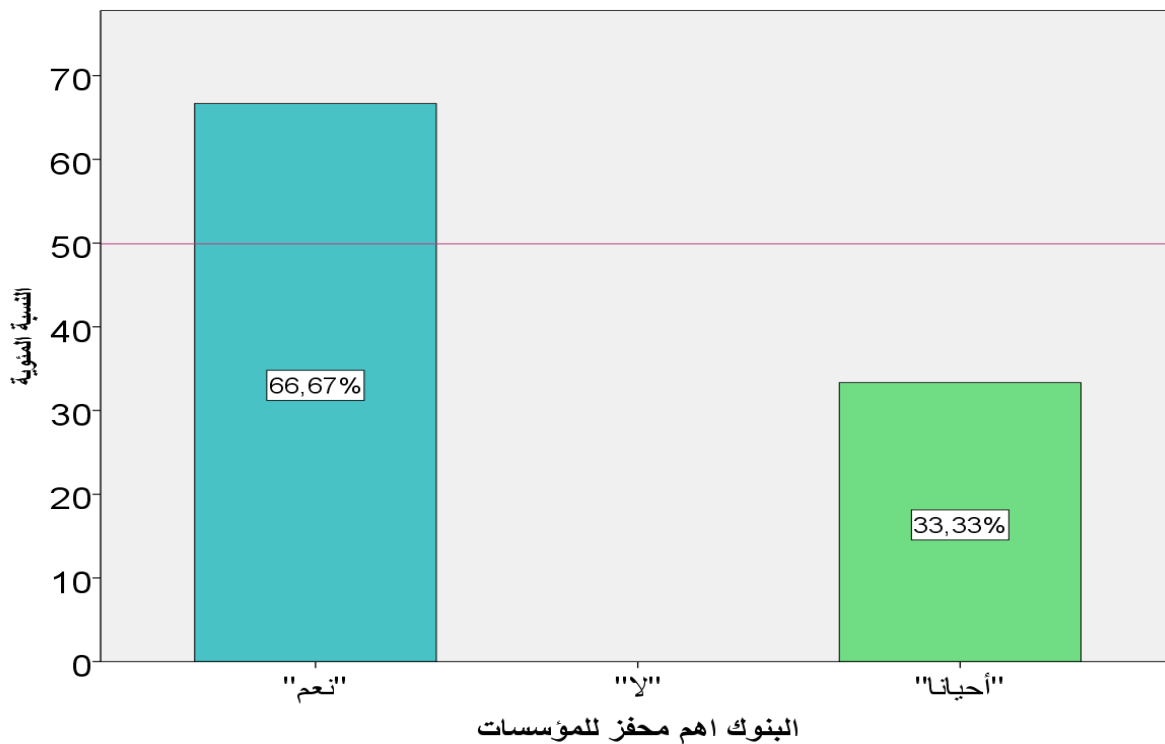


جدول رقم 05: هل تعتبر البنوك أهم محفز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؟

| النسبة المئوية | التكرار |         |
|----------------|---------|---------|
| 66,7           | 14      | نعم     |
| 33,3           | 7       | أحيانا  |
| 0              | 0       | لا      |
| 100            | 21      | المجموع |

أظهرت النتائج كما هو موضح في الجدول (05) أعلاه أن أغلب أفراد العينة (66,7%) يعتبرون البنوك أهم محفز للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة واعتبر البقية (33,3%) أنها أحيانا تكون أهم محفز.

الشكل رقم 3: هل تعتبر البنوك أهم محفز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

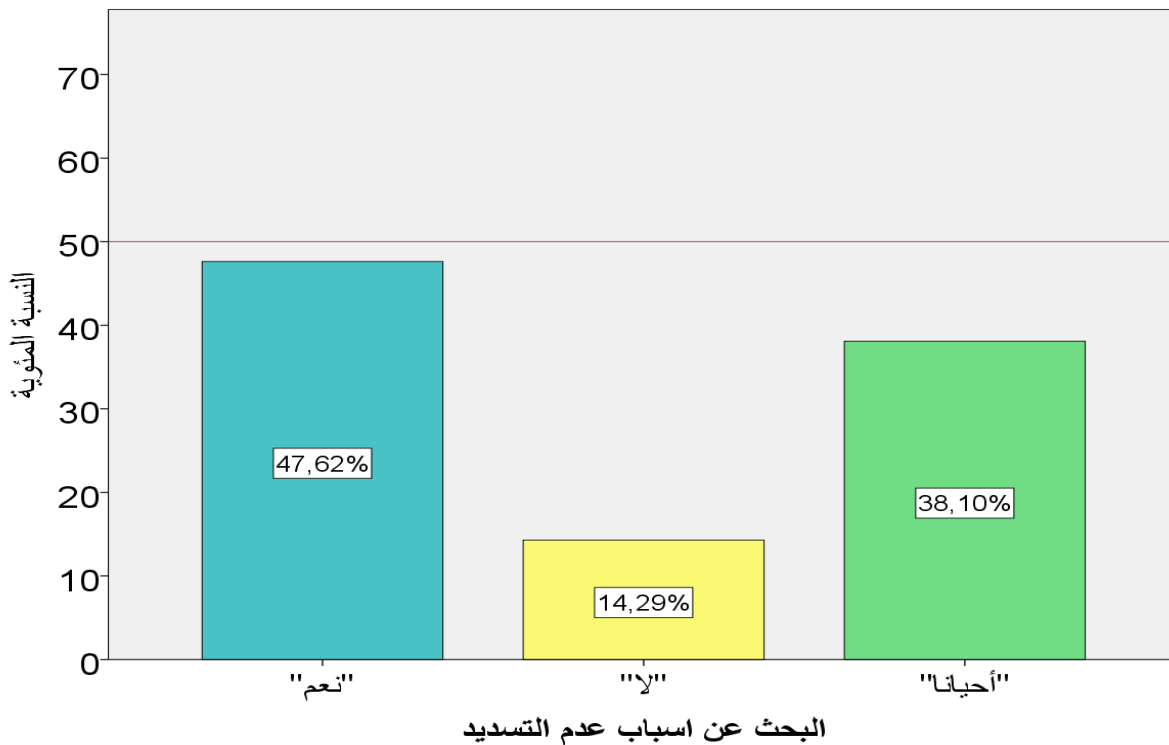


جدول رقم 06: هل تبحثون في أسباب عدم قدرة المؤسسة على عدم تسديد القروض؟

| النسبة المئوية | التكرار |         |
|----------------|---------|---------|
| 47,6           | 10      | نعم     |
| 38,1           | 8       | أحيانا  |
| 14,3           | 3       | لا      |
| 100            | 21      | المجموع |

بينت النتائج كما هو في الجدول (06) أعلاه أن نسبة قليلة (14,3) أجابت بالنفي في حين كانت إجابات بقية أفراد الايجابية وتراوح بين البحث دائما في أسباب عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض بنسبة (47,6%) أو أحيانا فقط بنسبة (38,1%).

الشكل رقم 4: هل قام البنك بتقديم اقتراحات إلى هذه الهيئات من أجل دراسة أكثر فعالية



جدول رقم 07: هل تتابعون عملية استغلال القروض التي تمنحونها للمؤسسة؟

| النسبة مئوية | التكرار |         |
|--------------|---------|---------|
| 66,7         | 14      | نعم     |
| 14,3         | 3       | أحيانا  |
| 19,0         | 4       | لا      |
| 100          | 21      | المجموع |

أما فيما يخص متابعة عملية استغلال القروض الممنوحة للمؤسسة فتظهر النتائج كما هي في الجدول (07) أعلاه أن نسبة المتابعة دائما هي الغالبة بمقدار (66,7%) أما المتابعة أحيانا فكانت بنسبة (14,3%) بينما أجاب (19,0%) من العينة بعدم المتابعة لعملية استغلال القروض.

جدول رقم 08: .تساعد الدراسة التي تقوم بها كل من (ANDI- ANSEJ- CNAC- ANGEM) في

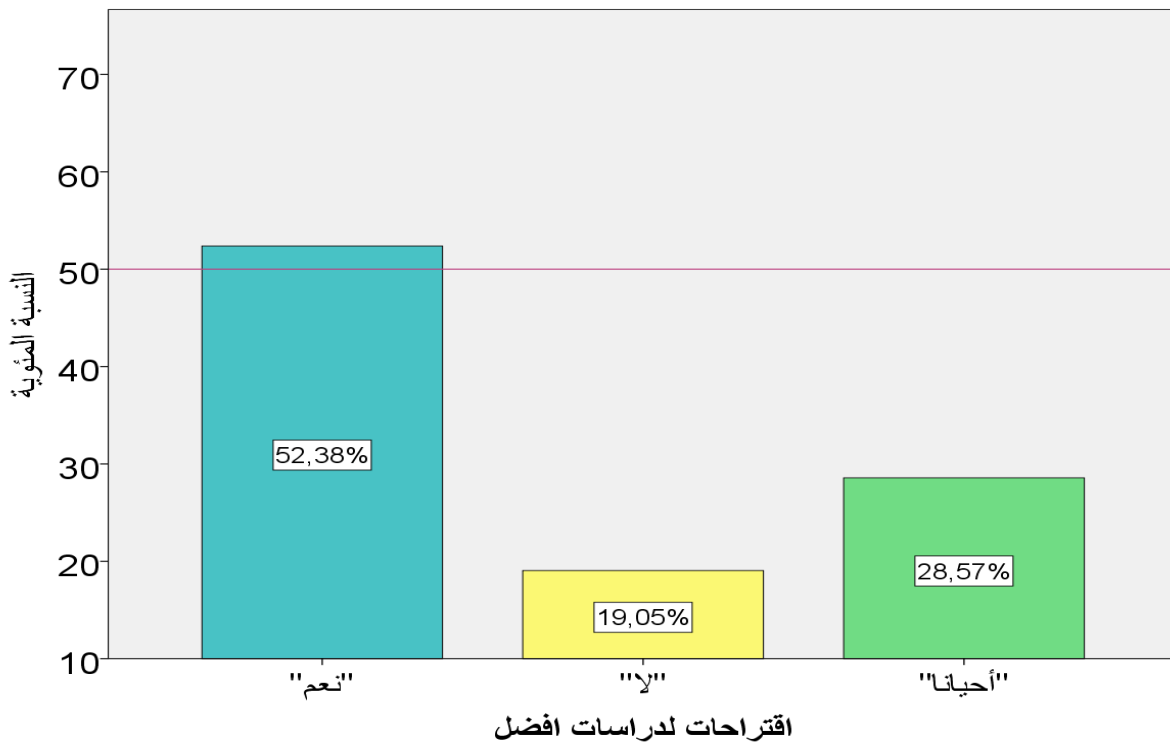
قرار منح القروض

هل قام البنك بتقديم اقتراحات إلى هذه الهيئات من أجل إعداد دراسات أكثر فعالية؟

| النسبة المئوية | التكرار |         |
|----------------|---------|---------|
| 52,4           | 11      | نعم     |
| 28,6           | 6       | أحيانا  |
| 19,0           | 4       | لا      |
| 100            | 21      | المجموع |

كشفت النتائج كما هي موضحة في الجدول (08) أعلاه عن انقسام العينة بخصوص تقديم البنك لاقتراحات من اجل إعداد دراسات أكثر فعالية حيث أجابت أكثر من نصف العينة (52,4%) بالتأكيد وأجاب (28,6%) بان البنك يقدم أحيانا مثل هذه الاقتراحات في حين أجاب (19,0%) من أفراد العينة بنفي تقديم البنك لاقتراحات من هذا النوع.

الشكل رقم 5: هل قام البنك بتقديم اقتراحات إلى هذه الهيئات من اجل إعداد دراسات أكثر فعالية



جدول رقم 09: ماهو هدف البنك من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

| الاختبارات               | الأجوبة | تكرار | نسبة مئوية |
|--------------------------|---------|-------|------------|
| الرفع من ربحية البنك     | لا      | 3     | 14,3       |
|                          | نعم     | 18    | 85,7       |
|                          | المجموع | 21    | 100,0      |
| تنويع القطاعات الممولة   | لا      | 10    | 47,6       |
|                          | نعم     | 11    | 52,4       |
|                          | المجموع | 21    | 100        |
| إتباع مجال اهتمام الدولة | لا      | 15    | 71,4       |
|                          | نعم     | 6     | 28,6       |
|                          | المجموع | 21    | 100        |
| شيء آخر                  | لا      | 19    | 90,5       |
|                          | نعم     | 2     | 09,5       |
|                          | المجموع | 21    | 100        |

تبين النتائج كما هي مثبتة في الجدول (09) أعلاه أن غرض البنوك من تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو في المقام الأول

(85,7%)الرفع من ربحية البنك ثم تنويع القطاعات الممولة بنسبة (52,4%) و إتباع مجال اهتمام الدولة بنسبة (28,6%) في

حين عبر (9,5%) من العينة عن كون غرض البنوك هو شيء آخر.

جدول رقم 10: طبيعة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| الاختيارات       | الأجوبة | تكرار | نسبة مئوية |
|------------------|---------|-------|------------|
| قروض الاستغلال   | لا      | 10    | 47,6       |
|                  | نعم     | 11    | 52,4       |
|                  | المجموع | 21    | 100,0      |
| قروض الاستثمار   | لا      | 5     | 23,8       |
|                  | نعم     | 16    | 76,2       |
|                  | المجموع | 21    | 100        |
| الاعتماد التجاري | لا      | 18    | 85,7       |
|                  | نعم     | 3     | 14,3       |
|                  | المجموع | 21    | 100        |
| شيء آخر          | لا      | 16    | 76,2       |
|                  | نعم     | 5     | 23,8       |
|                  | المجموع | 21    | 100        |

تظهر النتائج المبينة في الجدول (10) أعلاه أن طبيعة القروض الممنوحة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تنصدها قروض

الاستثمار بنسبة (76,2%) تليها قروض الاستغلال (52,4%) في حين نالت قروض الاعتماد التجاري أدنى نسبة مسجلة

(14,3%) وذهبت نسبة معتبرة (23,8%) من أصوات العينة إلى أن القروض الممنوحة هي من نوع آخر غير المذكور.

جدول رقم 11: الأهداف المنتظرة من خلال تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| الاختيارات            | الأجوبة | تكرار | نسبة مئوية |
|-----------------------|---------|-------|------------|
| رفع تنافسية البنك     | لا      | 11    | 52,4       |
|                       | نعم     | 10    | 47,6       |
|                       | المجموع | 21    | 100,0      |
| إعطاء صورة جيدة للبنك | لا      | 15    | 71,4       |
|                       | نعم     | 6     | 28,6       |
|                       | المجموع | 21    | 100        |
| زيادة ربحية البنك     | لا      | 5     | 23,8       |
|                       | نعم     | 16    | 76,2       |
|                       | المجموع | 21    | 100        |
| شيء آخر               | لا      | 19    | 90,5       |
|                       | نعم     | 2     | 9,5        |
|                       | المجموع | 21    | 100        |

بخصوص الأهداف المنتظرة من خلال تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سجلت النتائج المبينة في الجدول (11) أعلاه

أن أهم هدف متوخى كان زيادة ربحية البنك بنسبة (76,2%) يليه رفع تنافسية البنك (47,6%) في حين نال هدف إعطاء

صورة جيدة للبنك نسبة (28,6%) من الأصوات و اعتبر (9,5%) من الأفراد أن هناك أهدافا أخرى منتظرة.

جدول رقم 12: طبيعة المشاكل التي تواجهها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| الاختيارات                                  | الأجوبة | التكرار | النسبة مئوية |
|---------------------------------------------|---------|---------|--------------|
| عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات    | لا      | 7       | 33,3         |
|                                             | نعم     | 14      | 66,7         |
|                                             | المجموع | 21      | 100,0        |
| عدم قدرة أصحاب المؤسسات على التسيير الإداري | لا      | 13      | 61,9         |
|                                             | نعم     | 8       | 38,1         |
|                                             | المجموع | 21      | 100          |
| إقبال المؤسسات على نوع واحد من النشاط       | لا      | 15      | 71,4         |
|                                             | نعم     | 6       | 28,6         |
|                                             | المجموع | 21      | 100          |

تابنت أراء العينة المدروسة كما هو مبين في الجدول (12) أعلاه بشأن طبيعة المشاكل التي تواجهها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

حيث تصدر مشكل عدم قدرة أصحاب المؤسسات على تقديم ضمانات القائمة بنسبة (66,7%)

وحازت المشكلة المتمثلة في عدم قدرة أصحاب المؤسسات على التسيير الإداري على نسبة (38,1%)

في حين اعتبر (28,6%) من الأفراد أن هو المشكل الذي يواجهه البنك هو إقبال المؤسسات على نوع واحد من النشاط الاقتصادي.



الفرع الثاني : آراء شخصية

جدول رقم 13: تعتبر التمويلات المدعمة من البنوك الحل الأمثل في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| النسبة مئوية | التكرار |                |
|--------------|---------|----------------|
| 9,5          | 2       | موافق بشدة     |
| 61,9         | 13      | موافق          |
| 23,8         | 5       | محايد          |
| 4,8          | 1       | غير موافق      |
| 0            | 0       | غير موافق بشدة |
| 100          | 21      | المجموع        |

الجدول (13) أعلاه يوضح انقسام العينة بشأن اعتبار التمويلات المدعمة من البنوك هي الحل الأمثل في إنشاء المؤسسات

الصغيرة والمتوسطة إذ يخالف هذا المدعى فئة قليلة بمقدار (4,8%) من العينة ويوافق اغلب أفرادها عليه ( موافق بنسبة 9,5%

( موافق بشدة بنسبة (61,9%) ) في حين يقف جزء من العينة (23,8%) على الحياد .

جدول رقم 14: تساهم البنوك في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات في العديد من القطاعات بالقدر الكلي

| النسبة مئوية | التكرار |                |
|--------------|---------|----------------|
| 9,5          | 2       | موافق بشدة     |
| 61,9         | 13      | موافق          |
| 28,6         | 6       | محايد          |
| 0            | 0       | غير موافق      |
| 0            | 0       | غير موافق بشدة |
| 100          | 21      | المجموع        |

تبين النتائج كما هي موثقة في الجدول (14) أعلاه تباين آراء العينة المدروسة بين موافق بشدة بنسبة (9,5%) وموافق بنسبة (61,9%) على اعتبار البنوك تساهم في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات في العديد من القطاعات بالقدر الكلي بينما يمثل المحايدون نسبة (28,6%) ولا يوجد معترضون.

جدول رقم 15: تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية

| الرغبة مئوية | التكرار |                |
|--------------|---------|----------------|
| 19,0         | 4       | موافق بشدة     |
| 52,4         | 11      | موافق          |
| 14,3         | 3       | محايد          |
| 14,3         | 3       | غير موافق      |
| 0            | 0       | غير موافق بشدة |
| 100          | 21      | المجموع        |

بشأن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحل الأمثل لتحقيق التنمية الاقتصادية تظهر النتائج المبينة في الجدول (15) أعلاه انقسام آراء العينة بين النسبة الأكبر المؤيدة (52,4%) والمؤيدة بشدة (19,0%) تليها الفئتان المحايدة والمعتضة بنفس النسبة (14,3%).

جدول رقم 16: تعتبر البنوك الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

| النسبة مئوية | التكرار |                |
|--------------|---------|----------------|
| 14,3         | 3       | موافق بشدة     |
| 71,4         | 15      | موافق          |
| 9,5          | 2       | محايد          |
| 4,8          | 1       | غير موافق      |
| 0            | 0       | غير موافق بشدة |
| 100          | 21      | المجموع        |
|              |         |                |

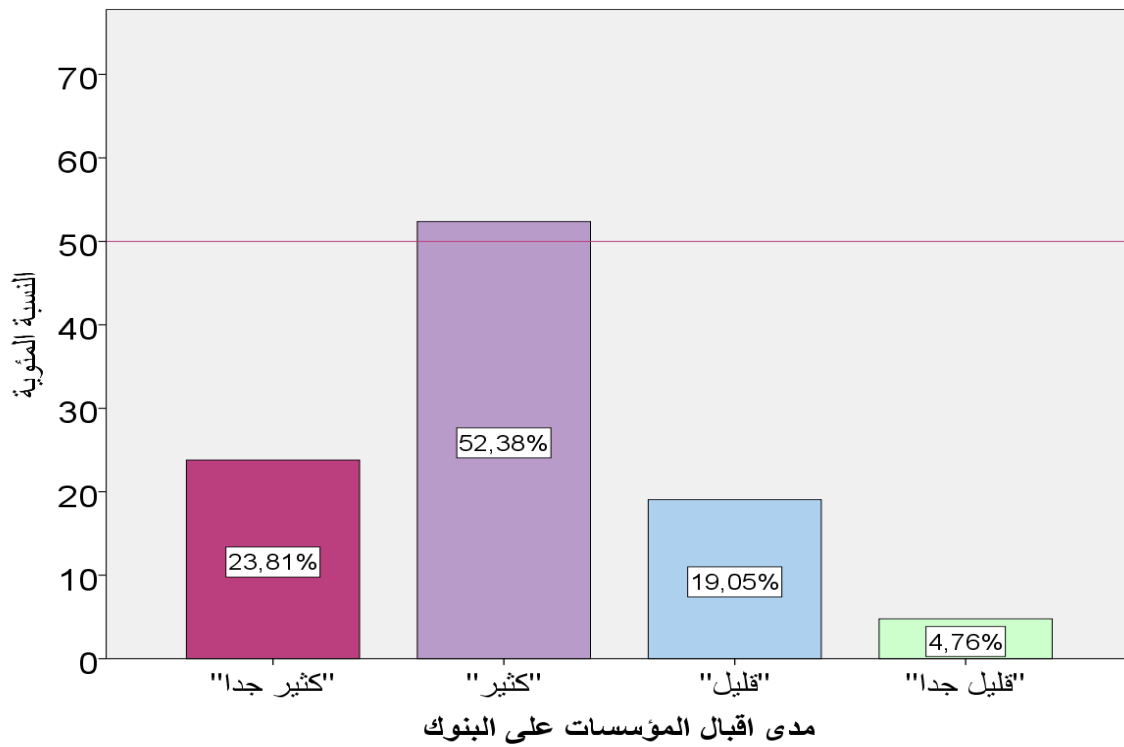
أما بخصوص اعتبار البنوك الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة فقد بينت النتائج المثبتة في الجدول (16) أعلاه أن الغالبية العظمى من أفراد العينة تؤيد هذا المدعى ( بين موافق بنسبة (71,4%) و موافق بشدة بنسبة (14,3%) ) تليها نسبة المحايدين بـ (9,5%) وأخيرا يمثل المعارضون نسبة ضئيلة مقدارها (4,8%)

#### جدول رقم 17: ما مدى إقبال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على البنوك

| النسبة مئوية | التكرار |          |
|--------------|---------|----------|
| 23,8         | 5       | كثير جدا |
| 52,4         | 11      | كثير     |
| 19,0         | 4       | قليل     |
| 4,8          | 1       | قليل جدا |
| 100          | 21      | المجموع  |

تظهر النتائج الموضحة في الجدول (17) أعلاه أن القسم الأكبر من العينة المستجوبة ترى أن مدى الإقبال على البنوك من طرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كثير (52,4%) أو كثير جدا (23,8%) ولا يوجد إلا عدد ضئيل ممن يرى أن الإقبال قليل جدا (4,8%) في حين يرى أن الإقبال قليل (19,0%) من أفراد العينة.

الشكل رقم 6: ما مدى إقبال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على البنوك



### الملخص :

من خلال قيامنا بالدراسة الميدانية في القرض الشعبي الجزائري و ذلك بالاعتماد على المعلومات و الإحصائيات المقدمة منه والتي قمنا بتحليلها و مناقشة نتائجها ، حيث أننا في الجانب التطبيقي توصلنا إلى نتائج قريبة من الواقع و نتائج ملموسة وهذا ما كان هدف دراستنا ، ومنه تمكنا من الخروج ببعض النتائج :

-إن التمويل يساعد المؤسسات الصغيرة و المتوسطة خاصة التمويل المدعم .

-تمويل البنك الوطني الجزائري لقروض الاستغلال و الاستثمار هي أكثر القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.

-يقوم بنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة - بدور ايجابي في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و هذا ما يؤدي إلى تنمية و تطوير الاقتصاد الجزائري.

## الخاتمة العامة

### الخاتمة

لقد حاولنا في هذه الدراسة التطرق إلى تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حيث اعتمدنا في دراستنا على البنك الوطني الجزائري فتطرقنا إلى مفاهيم البنوك والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والعلاقة التي تربطهما مع بعض وكذا التمويلات التي يقدمها البنك الوطني الجزائري لهذه المؤسسات ، لان التمويل هو العائق الوحيد الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة محاولين الإجابة على إشكالية البحث والمتمثلة في مدى مساهمة البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

ومن هنا قمنا بعرض في دراستنا الميدانية إلى أنواع القروض التي يقوم البنك الوطني الجزائري بتقديمها و إجمالي الإحصائيات للمؤسسات الممولة من البنك الوطني الجزائري حسب قطاعات النشاط ونوعيتها وكذا نسب التمويل من خلال المؤشرات الإحصائية المقدمة من طرف البنك الوطني الجزائري - وكالة سعيده - ومن خلال محاولتنا الإطاحة بجميع الجوانب المتعلقة بالموضوع ، استطعنا التوصل إلى هذه النتائج والتي تثبت أو تنفي صحة فرضيتنا في البحث والتي نوردها فيما يلي :

### الفرضية الأولى :

"تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة أهم قطاعات النشاط الاقتصادي و نجاحها يعد عاملا مهما في تطوير هذا الأخير"

أثبتت هذه الفرضية صحتها بأن هذا القطاع يعتبر عاملا مهما في تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية

وهذا من خلال توفير مناصب شغل جديدة و التخفيف من حدة الفقر و النزوح الريفي بالإضافة إلى المساهمة في رفع الدخل القومي و القيمة المضافة فهي تمثل النسيج الاقتصادي لكل دولة

### الفرضية الثانية

" تلعب البنوك التجارية دورا رياديا في تفعيل حركية الأنشطة الاقتصادية".

أثبتت صحة هذه الفرضية من خلال تبيان أن من وظائف البنوك التجارية أنها تعتبر المكان الذي يلتقي فيه عارضي الأموال بالطلب عليها ، إذ أنها توفر نظاما ذا كفاية يقوم بتعبئة ودائع و مدخرات الأفراد و المؤسسات و بالتالي تساهم في تنشيط الاقتصاد.

### الفرضية الثالثة

"تساهم البنوك التجارية في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة و في العديد من القطاعات بالقدر الكافي"

توصلنا إلى صحة هذه الفرضية من خلال إبراز هذه الآلية لقدرتها بجدارة من خلال توفير أهم أساليب و طرق الدعم المختلفة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة .

### الفرضية الرابعة

"يسهل البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة - حصول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على القروض البنكية من خلال توفير الضمانات الكافية للبنك ."

ثبتت صحة الفرضية و ذلك لأن البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة- يقوم بتمويل العديد من القطاعات و التي أهمها المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بشرط توفير جميع الضمانات التي يطلبها البنك من أجل ضمان استرجاع القرض .

**النتائج المتوصل إليها: تنقسم هذه النتائج إلى نتائج نظرية و أخرى تطبيقية**

**النتائج النظرية : تتلخص نتائج الدراسة في :**

1- اختلاف الدول في تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة راجع إلى درجة النمو الاقتصادي و التطور

التكنولوجي بالإضافة إلى ذلك أن أغلبية الدول تعتمد على معيارين في تعريفاتها لهذا القطاع و هما معيار رأس المال و معيار العمالة .

2- تعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الأكثر ديناميكية لكونها تشكل غالبية خيوط النسيج الاقتصادي الموجود بشكل عام .



**النتائج التطبيقية :** من خلال الدراسة التي قمنا بها في البنك الوطني الجزائري - وكالة سعيدة - نستنتج ما يلي :

1-ينفذ البنك الوطني الجزائري -وكالة سعيدة - كل العمليات البنكية و منح الائتمان بكل أنواعه.

2- زيادة الضمانات في تقديم القروض و كل التسهيلات الائتمانية لضمان استرجاع القرض..

### التوصيات والاقتراحات:

من خلال هذه الدراسة يمكن تقديم بعض التوصيات المتوصل إليها:

-خلق هيئة تقوم بدراسة المؤسسات التي لها فائدة في المجتمع وتحقيق قيمة مضافة في الدخل

-تقديم الإرشادات والنصح لشباب الراغب في إنشاء المؤسسات الصغيرة والمصغرة عن طريق الإكثار من الأيام التحسيسية

والإعلامية ليكون في وجه الصورة

-تقديم امتيازات تحفيزية لصالح المؤسسات قصد تشجيع تقدمها وازدهارها

-تعزيز موقع ومكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلم الاقتصاد الوطني وتشجيعها وتزويدها بالخدمات و التخصصات بما

يبرهن على أهمية موقعها في محمل الاقتصاديات الشاملة

-تدعيم و مراقبة صناديق ضمان القرض وعدم إلزام المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتقديم الضمانات في بداية نشأتها و تشجيع

البنوك المانحة للقروض لإعفاءات ضريبية محددة مؤقتا.

### أما أفاق الدراسة

-دراسة تقدم أساليب التمويل الحديثة كأداة لتمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

-دراسة الموضوع مع توسيع عينة الدراسة.

قائمة المراجع:

الكتب :

- حسين جميل البديري ،البنوك مدخل محاسبي و اداري ، عمان ،مؤسسة الوراق 2003 ، ص 16.
- خالد أمين عبد الله ، العمليات المصرفية ، الطرق المحاسبية الحديثة ،( عمان - مجلة اتحاد المصارف العربية ،2002م) ، ص 22-
- علي مصطفى الميال ،دراسات في التمويل المصرفي ، (عمان-دار و مكتبة الحامد ،1990م) ،ص18.
- د. نوال حسين عباس المؤسسات المالية ، (الخرطوم- دار جامعة الخرطوم ،2003 م) ص 50-51.
- جميل الزيدانيين السعودي ،أساسيات في الجهاز المالي ، دار وائل للطباعة و النشر ، عمان ،1999،ص167
- حسين بن هاني ، اقتصاديات النقود و البنوك ، دار الكندي للنشر ، الأردن ، 2002 ، ص 231.
- خالد أمين عبد الله،العمليات المصرفية ، دار وائل للنشر ، عمان ، 2000،ص 20
- سيد الهواري، إدارة البنوك ، مكتبة عين شمس ،القاهرة، 1986، ص4
- محمود يونس وآخرون ، أساسيات علم الاقتصاد ، الدار الجامعية للنشر ، مصر ط1 ، ص32.
- عبد الغفار و آخرون ،اساسيات علم الاقتصاد ،الدار الجامعية للنشر ، مصر،ص110
- مصطفى رشدي شيحة ، النقود والمصارف والائتمان، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999 ، ص222
- ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، دار الفكر، الجزائر، 1993 ، ص 279-280.
- عبد المطلب عبد المجيد، النظرية الاقتصادية و تحليل جزئي و كلي للمبادئ ، الدار الجامعية للنشر و التوزيع ، الاسكندرية 2003،ص346

## قائمة المراجع

- رايح خوني، رقية حساني، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع، مصر ، 2008، ص17.

- الياس بن الساسي ،يوسف قريشي ،دار وائل للنشر ،الجزائر، 2006، ص 398

- رايح خوني ،رقية حساني ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ،ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر، ص27

-محمد هيكل، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة، 2003 ، ص 21.

-عبد الرحيم يوسف ، إدارة الأعمال التجارية الصغيرة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان الأردن ، 2009 ، ص ، ص ، 26 ، 26.

-عبد الغفور عبد السلام و آخرون ، إدارة المشروعات الصغيرة ، دار الصفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2001 ، ص13.

-جهاد عبد الله عفافنة ،قاسم موسى أبو عبد ،إدارة المشاريع الصغيرة ،دار البازوري العلمية للنشر و التوزيع ،عمان ،الأردن 2004، ص14،

- رايح خوني ،رقية حساني ،المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و مشكلات تمويلها ، ايتراك للطباعة و النشر و التوزيع ،مصر، ص39.

-طاهر لطرش ، تقنيات البنوك ط6 ،ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر ، 2001 ، ص57

## المحاضرات:

-محاضرات الاقتصاد النقدي ، سنة ثانية اقتصاد

-هي بشير بشارت ،التمويل المصرفي.

### الأطروحات:

- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة الجزائر، 2005، ص14
- فرحاني حبيبة، دور هياكل الدعم المالي في تحسين أساليب تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية و نقود، ص115.
- ليلي لولاشي، التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية (غير منشورة)، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية جامعة بسكرة 2003-2004.
- عبد الكريم الطيف، واقع و آفاق تطور المؤسسة ص و م في ظل سياسة الإصلاحات - حالة الاقتصاد الجزائري-، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، 2002-2003، ص 11
- عثمان لخلف، واقع مؤسسات ص و م و سبل دعمها و تنميتها - حالة الجزائر-، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، (غير منشورة)، جامعة الجزائر، الجزائر، 2003-2004، ص 35
- عمران عبد الحكيم، إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، رسالة ماجستير للعلوم الاقتصادية، دراسة حالة البنوك العمومية بولاية المسيلة، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، 2007، ص 46.

### القوانين:

- قانون رقم 1.17، المؤرخ في 11 ربيع الثاني عام 1438 الموافق 10-1-2017، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة، الجريدة الرسمية، العدد 02، ص3.

### الملتقيات:

- سعدان شبايكي ، معوقات تنمية و ترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر ، ملتقى وطني حول المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و دورها في التنمية ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، الأغواط 8-9 افريل 2002 ، ص 9.
- الطاهر هارون ، فطيمة حفيظ ، متطلبات تأهيل مؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الدول العربية ، الملتقى الدولي تع عنوان إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ، دراسة مقارنة بين الأساليب المستحدثة في التمويل و الأساليب المتبعة في الجزائر ، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير ، جامعة حسيبة بن بوعلي ، شلف، الجزائر 18/17 افريل 2006 ص 376
- بوحاوة إسماعيل ، عطوي عبد القادر، التجربة التنموية في الجزائر و إستراتيجية تنمية المؤسسات ص و م ، الملتقى الدولي حول تمويل المشروعات ص و م و تطوير دورها في الاقتصاديات المغاربية ، جامعة فرحات عباس ، سطيف ، الجزائر 23-25 ماي 2003، ص 4.
- حياة براهيم ، نبيلة جعيجع ، مساهمة المؤسسات ص و م في تخفيض معدلات البطالة بالجزائر، الملقى العلمي الدولي حول : إستراتيجية الحكومة في القضاء على البطالة و تحقيق التنمية المستدامة ، جامعة المسيلة ، الجزائر 15-16 نوفمبر 2011 ، ص 10.
- المراجع باللغة الأجنبية :

Ammour ben Halima ,le system bancaire Algerien ,edition Dahlab,Alger ,1999,p.p 103 ,104

## جامعة الدكتور مولاي الطاهر

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير استبيان موجه إلى

في إطار التحضير نيل شهادة الماستر في علوم التسيير تخصص إدارة بنكية نقوم بإجراء دراسة حول واقع دور البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و قد تم اختياركم ضمن العينة المشاركة في هذه الدراسة

نرجو منكم التفضل بالإجابات على الأسئلة الواردة في الاستبيان المرفق بكل شفافية و موضوعية علما أن أرائكم و اقتراحاتكم تساهم في تحقيق أهداف الدراسة و تستخدم لأغراض البحث العلمي فقط أشكركم على حسن تعاونكم و لكم منا فائق التقدير و الاحترام

### الجزء الأول :البيانات الشخصية

ضع إشارة (x) أمام الخانة المناسبة

1/الجنس

☐

أنثى

☐

ذكر

2/العمر

☐

من 40 سنة فأكثر

☐

من 25 إلى 40 سنة

☐

من 25 سنة و اقل

3/ سنوات الخبرة

☐

أكثر من 15 سنة

☐

من 10 إلى 15 سنة

☐

اقل من 5 سنوات

## الجزء الثاني :محاوّر الدراسة

\*تتحدّد العلاقة بين البنك و المؤسسة الصغيرة و المتوسطة على أساس الشراكة المالية

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

\*تعتبر البنوك أهم محفز للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

\*هل تبحثون في أسباب عدم قدرة المؤسسة على تسديد القروض

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

\*هل تتابعون عملية استغلال القروض التي تمنحونها للمؤسسة

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

\*تساعد كثيرا في قرار منح القروض ANDI-ANSEJ-CNAC-ANGEM الدراسة التي تقوم

بها هذه الأجهزة . هل قام البنك بتقديم اقتراحات إلى هذه الهيئات من أجل إعداد الدراسات أكثر فعالية

نعم ☐ لا ☐ أحيانا ☐

\*ماهو هدف البنك من تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

الرفع من ربحية البنك ☐ تنويع القطاعات الممولة ☐

إتباع مجال اهتمام الدولة ☐ شيء آخر ☐

\*طبيعة القروض الممنوحة للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

قروض الاستغلال ☐ قروض الاستثمار ☐

الاعتماد الايجاري ☐ شيء آخر ☐

نظرة البنوك لقطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

☐ عادي

☐ مهم

☐ استراتيجي

☐ غير مهم

☐ هامشي

أساس تمويل المشروع

☐ مردودية المشروع

☐ خبرة المقاول

☐ آخر

☐ المستوى التعليمي

\*الحالات التي يرفض فيها التمويل

☐ لا يمكن رفض الملف بما أنه ممول من طرف الدولة -

☐ المعطيات المحاسبية المقدمة غير واقعية بالنسبة للمشروع -

☐ غياب الضمانات الحقيقية

☐ غياب الخبرة لدى صاحب المشروع -

☐ عدم مردودية المشروع -

\*إيداع ملف التمويل

☐ مباشرة عن طريق صاحب المشروع ☐ عبر وساطة الهيئات المتخصصة

\*طبيعة القروض من حيث المدة التي يمنحها للمؤسسات ص و م

☐ طويلة

☐ متوسطة



\*الأهداف المنتظرة من خلال تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

رفع تنافسية البنك ☐ إعطاء صورة جيدة للبنك ☐  
زيادة ربحية البنك ☐ شيء آخر ☐

\*طبيعة المشاكل التي تواجهها البنوك في التعامل مع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

عدم قدرة أصحاب المؤسسة على تقديم ضمانات ☐

عدم قدرة أصحاب المؤسسة على التسيير الإداري ☐

إقبال المؤسسات على نوع واحد من النشاط ☐

2/آراء شخصية

\* تعتبر التمويلات المدعمة مع البنوك الحل الأمثل في إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة

موافق ☐ موافق بشدة ☐ محايد ☐

غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

\*تساهم البنوك في توفير العديد من القروض البنكية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة في العديد من القطاعات بالقدر الكلي

موافق ☐ موافق بشدة ☐ محايد ☐

غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

\*تعتبر المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الحل الأمثل في تحقيق التنمية الاقتصادية

موافق ☐ موافق بشدة ☐ محايد ☐

غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

\*تعتبر البنوك الممول الرئيسي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

موافق ☐ موافق بشدة ☐ محايد ☐

غير موافق ☐ غير موافق بشدة ☐

\*ما مدى إقبال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة على البنوك

كثيرا ☐ كثيرا جدا ☐ قليل ☐ قليل جدا ☐